

برنامج سراج المريدين

نكت وتنبهات، تعقبات واستدراكات

د. عبد الله الجباري - المغرب

تعرفنا من كتب على كتب ومصنفات الإمام أبي بكر بن العربي المعافري، وأفدنا منها فوائد، وتعرفنا من خلال إحالاته في كتبه على سراج المريدين له، وهو ما جعلنا نتشوف لهذا السفر، ونتعرف على موضوعاته وفوائده، وهو ما لم يحصل سوى في الشهور الأخيرة، حيث صدر في ست مجلدات بدراسة وتحقيق الدكتور عبد الله التورائي، الذي نشر من قبل كتابين من الخزانة المعافرية، الأمد الأقصى والمتوسط في الاعتقاد، ويبدو من خلال هذه الأعمال، أن الدكتور التورائي ذا قدرة ومكنة على قراءة المخطوط ورقمه، وهذا يحسب له، ويشجع عليه، إلا أن دراساته التي يصدر بها المخطوطات المنشورة، لا أجد فيها مسحة علمية ذات شأن، فتراه يقفز على المهم ولا يذكره، ويركز على غير المهم ويملاً به الصفحات الطوال، كما يتجنب طرح السؤال/التساؤل الذي بواسطته يهتدي لحل الإشكالات، ويغوص لحل المعضلات، وقد بقي الدكتور التورائي وقتاً منهجه في دراسته التي رقمها حول سراج المريدين، وهي في مجلد مستقل موسوم ببرنامج السراج، وهو ما سنحاول تجليله والتحشية عليه في هذا المقام، مما سنورده من ملاحظات وتنبهات.

1 - بواعث التأليف ومضمون الكتاب

منذ علمت بوجود سراج المريدين في ثبت العلامة المعافري، وأنا في قلق معرفي، أسائل وأتساءل عن سر هذه التسمية؟ وعن موضوع الكتاب؟ وأنا أعرف الرجل فقيها كبيرا، وأصوليا مشاركا، وأديبا بارعا، لكن المريدين كلمة محورية في المعجم الصوفي، فهل اندرج الرجل في سلك المتصوفة؟ وهل السراج مصنف صوفي يضارع إحياء شيخه وينسج على منواله؟ إلى غير ذلك من التساؤلات المقلقة، التي لم أَلف لها جوابا.

وبعد الاطلاع على برنامج السراج، وجدت فيه مبحثا بعنوان بواعث الإملاء، فيممت وجهي نحوه دون تردد أو تعثر، علني أجد ما يروي الظمأ، فوجدته اكتفى بباعثين اثنين:

الأول: انبناء المشروع الفكري لابن العربي على ثلاثة ركائز: التوحيد والأحكام والتذكير. وهو ما ركز عليه في أنوار الفجر المفقود، فعمل على إخراج كل ركيزة على حدة، لتلافي ضياع كتابه الموسوعي، وفي هذا السياق، أَلف السراج ضمن ركيزة التذكير. وعزز الدكتور التورائي هذا الباعث بتصريحات مباشرة من المصنّف.

الثاني : تخلص علم الزهد والتزكية من الدواخل والمعاطب.

ويقدر ما لا أستبعد الباعثين المذكورين، بقدر ما أتعامل معهما بحذر شديد، وعلى فرض تحققهما، فإنهما ينزلان عندي إلى مرتبة أدنى مقارنة مع الباعث الرئيس للتصنيف.

وأول ملاحظة على الباحث، أنه ذكر الباعث الأول في قرابة خمس صفحات، ملأه بأقوال ابن العربي، وهذا مهم ومفيد، لكن الباحث الحصيف لا يركن إلى ما يظهره المؤلف من بواعث، ويكتفي به، لأن كثيرا من المؤلفين قد يستحضرون أثناء التأليف مقاصد وأهدافا، ولكنهم يضمرونها ولا يظهرونها، وتبقى من أهم مهام الباحث، محاولة استخراج المضمرة، ووضع الكتاب في سياقه الزمني، وتقليب النظر في نصوص المؤلف ذاته، علّه يظفر بما استبطنه المؤلف وأخفاه.

تأسست الدولة المرابطية على الزهد وشظف العيش والابتعاد عن الملذات، وفاقا لما تربي عليه المؤسسون الأوائل في رباط ابن ياسين، وكان الفقهاء قطب رحى الدولة، وأطلق على الدولة دولة الفقهاء، وبعد فترة من الزمن، اختلفت موازين الدولة، وظهر ما لم يختر بيال المؤسسين الأوائل، قال المراكشي: "اختلفت حال أمير المسلمين بعد الخمسمائة اختلالا شديدا، فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد، ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل منهم يصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين، وأحق بالأمر منه، واستولى النساء على الأحوال، وأسندت إليهن الأمور، وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشرير، وقاطع سبيل، وصاحب خمر وماخور"¹ إلخ ما قال المراكشي، ومع ما وصل إليه المجتمع مما دُكر، بقي الفقهاء صامتين دون نكير، مع العلم أنهم عصب الدولة، فهل كانوا موافقين على ذلك؟

في هذا السياق، أثر الصوفية عزلة المجتمع، أو بوجه أدق، عزلة الفساد الذي بدا وانتشر، وعملوا على تربية المجتمع وفق المبادئ الصوفية، أو وفق قيم الدولة اللمتونية التي كانت سائدة في مرحلة رباط ابن ياسين، وظهرت في سماء هذه الأجواء المتلبدة، نجوم ابن العريف وابن بركان والميورقي وابن قسي، وغيرهم من رموز التصوف، الذين عملوا على تربية الناس وتحصينهم من الفساد المنتشر، فتعاطف معهم أغلب الناس، والتفوا حولهم، وكثرت جماهيرهم، فأحس الفقهاء أن البساط قد سُحب من تحت أرجلهم، فعملوا على الكيد لهؤلاء الصوفية، والوشاية الكاذبة بهم، مثل القاضي أبي بكر محمد بن أسود²، الذي عمل على إرسال ابن العريف وابن بركان والميورقي مكبلين في الأصفاد إلى السلطان، وذلك بين 535 هـ و 536 هـ.

ومما يزيد من خوف الفقهاء من هؤلاء المتصوفة، أن بعضهم لم يكونوا مالكية، مثل الميورقي الذي كان ظاهريا³، فإذا التف حولهم الناس، فإن فقهاء المالكية لن يلتفت إليهم أحد، لذا توسلوا بما يجوز وما لا يجوز للتضييق على هؤلاء الصوفية.

¹ المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب : 135.

² ترجمه ابن بشكوال ترجمة موجزة، وقال عنه : "استقضى بمصرية مدة طويلة، لم تحمد سيرته" الصلة : 553.

³ المقرئ، نفع الطيب : 155/2.

ولم يكن التضييق على هؤلاء الصوفية - بتحالف بين السلطة والفقهاء - ليُمَرّ دون رد فعل، وهو الذي تبلور فيما بعد بما سمي في حينه بثورة المريدين أواخر 538 هـ وأوائل 539 هـ.

في هذا السياق، ألف ابن العربي سراج المريدين، فما هو الباعث على ذلك؟

من المستحيل جدا أن نفصل الكتاب وصاحبه عن السياق المذكور أعلاه، وذلك للاعتبارات الآتية:

أ - ابن العربي فقيه، والفقهاء عادة لا يستعملون عبارة المريدين، وهو هنا يتجاوز الاستعمال البسيط، إلى وضع الكلمة في العنوان، مما يدل على مركزيتها في الكتاب كله.

ب - ألف ابن العربي كتابه بين 563 هـ و 537 هـ، وفي هذه الفترة عينها، وشى القاضي أبو بكر ابن أسود بزعماء المريدين (الميورقي وابن العريف وابن برجان)، وأرسلهم مكبلين إلى الحضرة السلطانية، بتوافق مع أصدقائه الفقهاء، فهل هذا التزامن كان صدفة؟

ج - لم يثبت عن ابن العربي أنه ندد واستنكر الأسلوب القدر الذي تعامل به الفقهاء مع رموز الصوفية المذكورين، ولم يعدّ عالم الفقهاء عالماً كثير الانحرافات، يحتاج إلى نقد وتوجيه. فهل سكوته على تصرفاتهم يعد إقراراً لهم؟ أضف إلى ذلك، أنه لاذ بالصمت حين قررت الدولة إحراق الإحياء، ولم ينضم للمنددين بذلك.

د - سراج المريدين، ديوان يجمع بين الأسلوب المعربي الذي ينتهجه العلماء، وبين الأسلوب التأطيري، لذا يستعمل ابن العربي أحيانا أسلوب الخطاب، مثل: "وأول ما القي إليكم منها معشر المريدين"⁴. ويبرز هذا الخطاب التأطيري منذ الكلمة الأولى من المقدمة: "من محمد بن العربي، إلى زمرة المريدين، ولمة الطالبين السالكين في سبيل الدين، والمتوجهين إلى الحق المبين، يلام عليكم، أما بعد: فإني أعظكم بواحدة، وهي أن تصغوا إلي مبتدأ ومنتهى،..."⁵.

فما هو الباعث إذن لتأليف سراج المريدين؟

تبدو الإجابة الأولية من خلال العنوان ذاته، فابن العربي يعدّ الصوفية/المريدين كأهم غارقين في ظلام فكري، لذا يمدّهم بسراج يضيئون به طريقهم، ويتوسلون به للعودة إلى سبيل الدين. لذا كان العنوان سراج المريدين، في سبيل الدين.

وهذا باعث معرفي صرف، ويمكن أن نستحضر معه باعثين آخرين، هما:

باعث ذاتي، وذلك من خلال محاولة استعادة الجماهير من ساحة الصوفية إلى ساحته (ساحة الفقهاء).

⁴ ابن العربي، سراج المريدين: 151/3.

⁵ ابن العربي، سراج المريدين: 5/1.

باعث سياسي، لأن الصوفية كانوا بمثابة المعارضة السياسية إذ ذاك، ومحاولة توهين جناهم هو خدمة للسلطة السياسية آنذاك، خصوصا ان ابن العربي كان من أقرب العلماء إلى الأمراء والحكام كما سأجليه لاحقا.

وعموما، فالكتاب حسبما يبدو لي، كتاب معرفي ذو بعد سياسي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ابن العربي لم يكن مبدعا في تسمية الكتاب، بل كان مقتفيا أثر شيخه الطرطوشي في كتابه سراج

الملوك.

أما من حيث مضمون الكتاب، فابن العربي يعدّه من علم التذكير، وهي العبارة ذاتها التي يستعملها ابن العريف، قال في مقدمة كتابه: "وسميتها بمحاسن المجالس، يتحلى بها من وسّم نفسه بعلم التذكير"⁶. وما أرى هذا تواردا ولا مصادفة.

وابن العريف يركز في كتابه على المقامات، فتكلم عن الإرادة والتوبة والزهد والتوكل والصبر والحزن والخوف....، وابن العربي لم يركز على المقامات ذاتها، ورتب الجزء الأهم من كتابه على أسماء الإنسان المتحلي بتلك المقامات وبغيرها، فتحدث عن الزاهد والمخلص والمذكر والمهاجر والصائم والحاج والقاص والقاضي والمفتي والطبيب....

وقد يتفقان في مواضيع معينة، لكنهما يختلفان في المقاربة.

مما يعني أن ابن العربي لم يصادم الصوفية كما صادهم القاضي ابن أسود ومن معه، بل عمل على اختراق مجالهم باستعمال بعض مصطلحاتهم، من أجل انتقادهم من الداخل أولا، والتأثير على أتباعهم وثنيهم عن مواصلة المسير في صفوف المريدين. والله أعلم.

2 - ابن العربي المعافري والتصوف

أدرج بعض العلماء ابن العربي ضمن الصوفية، وهم قلة قليلة، ومنهم من صرح بقربه منهم، وأنه مذكور في أسانيدهم، وقد قارب الدكتور التوراتي هذه المسألة من خلال عدة نقاط، هي:

- معرفة ابن العربي بمذاهب الصوفية.
- ثناء ابن العربي على الصوفية وذكره لمنابهم.
- زهد ابن العربي وتألهه.

⁶ ابن العريف، محاسن المجالس : 63.

وهذه النقاط لا تفيد في الدعوى إثباتا أو نفيًا، فابن تيمية من أكثر الناس معرفة بالصوفية ومذاهبهم وأقوالهم ومصنفاتهم، وأثنى كثيرا على رجالهم، كالجيلاني والقشيري وعموم رجال الرسالة وغيرهم، ومع ذلك لا يقول أحد بأنه كان صوفيا أو مقربا من الصوفية، فتبين أن النقطتين الأولى والثانية لا تفيدان شيئا.

أما النقطة الثالثة فسنرى ما يحوم حولها.

والمهم عندي، أن الباحث لم يورد ما قاله الصوفية أنفسهم في ابن العربي، أغفل ذلك قصدا، رغم وجوده واضحا جليا في المصادر التي ينقل منها، وتعمد إيراد من قال بعرفانيته وولايته، مثل سيدي محمد بن جعفر الكتاني وابن عيشون.

فهل كان ابن العربي صوفيا أو مقربا من الصوفية؟ أم كان ابن تيمية عصره، خصما للصوفية، كثير الانتقاد والتشغيب عليهم؟

● أورد بعض الصوفية في فهارسهم وأثبتهم أسانيد إلى شيوخ التصوف، وبعضها من طريق المعافري، مثل سند أبي سالم العياشي إلى أبي القاسم الجنيد من طريق ابن حرزهم عن ابن العربي عن الغزالي، وهو سند لم يذكره الباحث، لكن رجال التصوف لم يستسيغوا هذه الأسانيد، ولم يعتمدها، قال الشيخ عبد السلام بن الطيب القادري معترضا على أسانيد ابن حرزهم عن ابن العربي : "وما ذكرته من أخذ الشيخ ابن حرزهم عن عمه صالح إلى آخره، هو التحقيق والمعتمد في طريقه الخاصة، وما يوجد عند غير واحد ... هذا لا يصح، فإن أهل الظاهر لا يمتد منهم أهل الباطن"⁷. وهو يرجح رواية ابن حرزهم عن عمه، ويرد روايته عن ابن العربي المعافري.

● ذكر الشهيد السعيد محمد بن عبد الكبير الكتاني - مؤسس الطريقة الأحمدية الكتانية المغربية - جماعة ممن انتقدوا الغزالي، ومنهم تلميذه ابن العربي المعافري، ثم قال عقب ذلك : "وكننت أردت أن أجرد هؤلاء الذين اعترضوا على أبي حامد، ونذكر ما قاله المترجمون لهم في تراجمهم، ثم تذكرت "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" فأغضيت الجفون على القذى، وأجريت الذبول على الأذى"⁸، وهذا صريح جلي، أن هذا الصوفي لا يعترف بتصوف المعافري، ويقر بأن في ترجمته أذى وقذى، ولم يستطع التوراتي أن ينتقده كما فعل مع أحمد الغماري، لأن انتقاده قد يعود ببعض الأضرار ... !

ثم قال الشهيد الكتاني : "أما ابن العربي المعافري، فاختلف مدركه مع مدرك أبي حامد، فإن أبا حامد زاد بالكشوفات زيادة على الفقه والأثر، فمعه مزيد إيقان وعيان، وليس من وظيف من شنشنته هكذا، أن يعترض على من هو أرقى منه، سيما ومعلوم ما له من الكلام في الأئمة، والاختيارات المخالفة لهم، والطامة الكبرى، كلامه في سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، وريحانته في الجنة، وغصن دوحه النبوة، سيدنا الحسين رضي الله عنه، وقوله فيه أنه قتل بسيف جده، وهي كلمة من الطوام، وقاه الله سبحانه

⁷ أبو سالم العياشي، اقتفاء الأثر : 163. تعليق الدكتور نفيصة الذهبي.

⁸ محمد بن عبد الكبير الكتاني، خبيبة الكون : 471.

مغبتها، ولا أكثرت باعتذار ابن خلدون عنه في المجلد الرابع من التاريخ، وكذا إفتاؤه بقتل من أنكر لبس اللون الأحمر ... وغير هذا"⁹. ونلاحظ كيف تعامل شيخ الطريقة الكتانية مع ابن العربي المعافري، ولو كان معدودا ضمن الصوفية لما قال فيه ما قال.

● قبل هذا، وبعده، هناك نصوص ابن العربي نفسه، التي تبين بعده عن التصوف وعدم انخراطه في سلوكه، رغم معايشة أهله وأربابه، فذكر أنه استأذن شيخه أبا حامد، فأذن له بالدخول، فوجده يأكل من طبق مع صاحبه إبراهيم الجرجاني، ولم يأذن له بالأكل، فتأول ابن العربي لذلك تأويلات، آخرها "أنه كان طعام الصوفية، ولم أكن صوفيا، فلم ير لي أكله"¹⁰. وهذا كلام صريح في أنه لم يكن صوفيا في وقت رفقته لأبي حامد، وذكره في عارضة الأحوذى، وهي من آخر مصنفاته، صنفها بعد السراج، ولو تغير رأيه، وصار صوفيا، لبيّن ذلك.

● ذكر ابن العربي علماء المالكية مرات عديدة، وفي بعضها ينسب نفسه إليهم، فيقول: قال أصحابنا، وذهب أصحابنا، قال علماؤنا ...، وحين ينسب قولاً إلى الصوفية، يقول: قال الزهاد، أو علماء الزهد، أو الصوفية، أو الفقراء ... ولم ينسب نفسه إليهم ولو مرة.

● أكثر ابن العربي من نقد الصوفية، تنقيدات لاذعة أحيانا، منها قوله في لبس المرقعة: "وذلك شعار الصالحين، وسنة المتقين، حتى اتخذته الصوفية شعارا، فجعلته في الجديد، وأنشأته مرقعا من أصله، وهذا ليس بسنة، بل هو بدعة عظيمة"¹¹. وقال في موضوع آخر: "أكله على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم مع عيافة النبي عليه السلام له، دليل على أن شرط الصحبة ليس منها أكل ما يأكل، ولا لبس ما يلبس، ردا على الصوفية في الجملة"¹². وأشاع في القوم أن حديث الأبدال لا أصل له¹³، وحذر أصحابه من شيخه الغزالي، وهذا عقوق، فقال: "قد كان أبو حامد تاجا في هامة الليالي، وعقدا في لبة المعالي، حتى أوغل في التصوف، وأكثر معهم التصرف، فخرج على الحقيقة، وحاد في أكثر أحواله عن الطريقة، وجاء بألفاظ لا تطاق، ومعان ليس لها مع الشريعة انتظام ولا اتساق"¹⁴، وقال أيضا: "وخذوا مني في ذلك نصيحة مشحونة بنكت من الأدلة، ...، فإن أبا حامد

⁹ أغمض الباحث العين عن هذا النص، لأنه ينغص عليه المراد، وأورد شبيهه عن أحمد بن الصديق الغماري لينقض عليه انقضاء السبع على فريسته، بأسلوب لا يمت إلى البحث العلمي بصلة. لأن الانقضاء على الغماري ينيل صاحبه مراده، ونقد الكتاني قد يجرمه من بعض الامتيازات، ورحم الله البحث العلمي والباحثين أمثال الفقيه المنوني والدكتور حجي وغيرهما من المنارات العاملة.

¹⁰ ابن العربي، عارضة الأحوذى: 261/4.

¹¹ ابن العربي، عارضة الأحوذى: 217/4.

¹² ابن العربي، عارضة الأحوذى: 227/4.

¹³ ابن العربي، سراج المريدين: 452. وحكمه على حديث الأبدال غير سديد. أفرد بالتصنيف الحافظ السيوطي.

¹⁴ ابن العربي، العواصم: 79.

وغيره، وإن كان لبس للحال معهم لبوسها، وأخذ نعيمها، ورفض بؤسها، وأحى أرواحها ونفوسها، فليس كل قلب يحتمله، وقل وجود نفس تستقل به، فهو وإن كان سبيلا للعلم، ولكنه مشحون بالغرر، والشرع قد نهي عنه¹⁵.

هذه قرائن محتفة، وأدلة متعاضدة، على أن ابن العربي لم يكن صوفيا، أو مقربا من الصوفية، وخصوصا صريح قوله بعدم صوفيته، وحذا لو أورد الباحث هذه النصوص في برنامج السراج.

أما زهد ابن العربي وتألهه، فمسألة فيها نظر، وهي من فرعين :

الفرع الأول : زهد ابن العربي

لم يكن ابن العربي رحمه الله تعالى زاهدا، ويمكن أن نورد الآتي :

● شرح ابن العربي جامع الترمذي بابا بابا، ويلاحظ عليه أن كتاب الزهد لم يشرحه كاملا، بل شرح منه جزءا قليلا جدا، وقفز على أغلب أحاديثه، وكثير من الصفحات لم يكتب فيها حرفا واحدا. فهل كان هذا مجرد مصادفة ؟

● صرح ابن العربي في مفتتح شرحه لكتاب الزهد من جامع الترمذي بما يدل على عدم زهده، فقال رحمه الله تعالى : "هذا نوع قد أفضنا فيه، وإن لم نكن من أهله، في تفسير القرآن"¹⁶. وقد يقول قائل، إن هذا الكلام خرج من ابن العربي مخرج التواضع، وأن واقعه بخلاف ذلك، ومن سبر كتب ابن العربي عرف عكس هذا، لأنه كثير الإشادة بنفسه، كثير الاعتداد برأيه، ويصل أحيانا إلى تسفيه مخالفه، كما سنبين لاحقا إن شاء الله تعالى، وقد أطلال النفس في الاسم الزاهد من السراج، وتطرق إلى زهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام، وبعض الزهاد، ولم يذكر نموذجا على زهده، أو أمانة عليه، مع أنه يتحدث عن نفسه كلما سنحت الفرصة لذلك.

● ذكرت كتب التراجم كالغنية والصلوات وغيرها ثلة من أهل العلم والفضل، وحلّوهم بصفة "الزاهد"، وحكوا بعض قصصهم وحكاياتهم، ولم يذكر مترجمو ابن العربي شيئا عن زهده.

الفرع الثاني : تأله ابن العربي

يرتبط تأله العباد ارتباطا وثيقا برقة القلب، وفيضان العين بالدمع، وغير ذلك من الأمارات المذكورة في الدواوين الخاصة بتراجم الصحابة والتابعين وعموم الصالحين، وابن العربي كان بمنأى عن هذه المعاني، وقد اعترف بقسوة قلبه أمام شيخه الطرطوشي، ومحضه نصيحة غالية، لم يفصح لنا عن اتباعه لها من عدمه، فقال : "وقد كنت فاوضت في ذلك شيخي الزاهد أبا بكر القرشي، وكانت في قسوة جبلية، وشكوت إليه ما بقلبي من ذلك، فقال لي : تباك إذا لم يُطعك البكاء، وتحازن إذا لم يجيبك الحزن، حتى

¹⁵ هذه المبالغة في التحذير من شيخه الغزالي ليست إلا للحد من الحضور القوي للغزالي وإحيائه في الأندلس، حيث صار الإحياء دستورا للصوفية، والإقبال عليه منقطع النظير، وصار أعلام التصوف يُشَبَّهون به، فيقال : فلان غزالي المغرب، أو غزالي الأندلس، وأطلق على طائفة من الصوفية لقب الغزالية.

¹⁶ ابن العربي، عارضة الأحوذى : 143/5.

تتخذ عادة¹⁷، وقبل هذا، حكى عن حالته أثناء سماع قراءة "والسماذ ذات البروج" في مدينة السلام، فأحس بأن أعضاءه تفتصل، ولما انتهى القارئ إلى "فعال لما يريد"، قال : "ظننت أن سقوف الإيوان ينقض علينا"¹⁸. هذه الحالة وضدها وقعتا في أيام رحلته، لكنه باح بحاله في آخر حياته، فقال في سراجيه : "وقد عظم الخطب في هذا الزمان، حتى لا يدري العبد على أي شيء يبكي، أعلى فوات دنياه؟ أم على ذهاب دينه؟ ...؟ أم على نفسه التي لا تطاوعه على طاعة؟"¹⁹. رحم الله ابن العربي.

من خلال ما سبق، أرى أن الحديث عن زهد وتأله ابن العربي مجرد مبالغة في شخصه، لإدراجه ضمن الصوفية، أو تقيبه منهم.

3 - ابن العربي والحسد

أكثر ابن العربي رحمه الله تعالى من ذكر حسد معاصريه له، وذكر ذلك في مواضع من مصنفاته، وأفرد الدكتور التوراتي مبحثا خاصا من ست صفحات لحسد علماء إشبيلية للقاضي أبي بكر. كله أسلوب إنشائي، ولم يطرح سؤالاً أو تساؤلاً : لماذا يحسدون القاضي أبا بكر؟ ولماذا لم يحسدوا غيره من العلماء والقضاة والمصنفين؟

من خلال هذه الصفحات الست، لم أجد دليلاً أو شبه دليل على هذا الحسد، سوى :

- ذكر جماعة من الفقهاء أن حديث المغفر من أفراد مالك عن الزهري، فقال لهم القاضي : قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً، فقالوا : أفدنا. فوعدهم ولم يخرج لهم شيئاً²⁰. وعبارة "أفدنا" لا تفيد حسداً ولا حقداً.
- لبس ابن العربي برنسا أحمر في مجلس القضاء، وقال بعض المفتين : من لبس برنسا أحمر لم تجز شهادته. وهذا لا علاقة له بالحسد أيضاً.
- ذكر ابن العربي في مجلس أحد الملوك آداب الأكل، فقال : هي نحو من مائة وخمسين، فقال أحد الحاضرين : ما جمعها اللوح المحفوظ قط، فعده ابن العربي هذا الكلام من الحسد، ولا أراه كذلك.

من خلال هذه النماذج، يتبين لنا أن ابن العربي كان ذا حساسية مفرطة من المخالف المنتقد، فمن خالفه أو انتقده ولو في مسألة بسيطة، فهو حاسد، ولعل هذا نابع من اعتداده بنفسه، واستعلائه بعلمه، لذا كان كثير التعظيم لعلماء المشرق، كثير التنقيص والتحقير لعلماء المغرب. قال رحمه الله تعالى : "وهذه المسألة خراسانية عظيمة، لم تبلغها المالكية ولا عرفتها الأئمة العراقية، فكيف بالمقلدة المغربية"²¹، وقال في سياق الرد على أحد المالكية في مسألة نقض الوضوء بمس الذكر : "وليس هذا من بابكم

17 ابن العربي، سراج المريدين : 100/2.

18 ابن العربي، سراج المريدين : 93/2.

19 ابن العربي، سراج المريدين : 102/2.

20 التوراتي، برنامج السراج : 68.

21 الونشريسي، المعيار : 128/2.

معشر المغاربة، فأدبروا عنه، ولا من أعشاشكم، فادرجوا منه"²². ولعل هذا التحقير وهذا التنقيص هو الذي دعا علماء عصره لينفروا منه، فلم يجد بدا من رميهم بالحسد، رحمهم الله أجمعين.

وأضيف مسألة أخرى، وهي أنه لم يكن متمكنا في الفقه بدرجة مماثلة لبعض أقرانه، مثل ابن الجدم مثلا، حكى أبو الحسين بن زرقون، أن والده وصل إلى اشبيلية وكله شوق إلى لقاء ابن العربي والتفقه به، لكنه لما دخل مجلسه وجده روضة أدب، ولما دخل مجلس ابن الجدم، وجد فيه "من الإمتاع في الفقه، والإشباع فيه، والاتساع، ما كان أملي، ووقف غرضي، فلزمته"²³. فالمسألة قد لا تكون مسألة حسد. والله أعلم.

4 - ابن العربي حافظ .. بالإجماع !

حاول الباحث الدكتور عبد الله التوراتي أن يبين مكانة أبي بكر ابن العربي في الحديث وصناعته، وبقي يحوم حول الموضوع ولم يلج صلبه وجوهره، وارتكز على²⁴:

** عدد جماعة ممن وصفوه بالحافظ. (سأعود إلى هذه النقطة).

** شهادة جمال الدين المغيلي بأنه يميز بين الصحيح والحسن والضعيف.

** شهادة ابن ربيع الأشعري بقدرة المعافري على انتزاع الأحكام من الأحاديث الصحاح. وهذا عمري دليل على مكنته في فقه الحديث، وليس في الصنعة الحديثية.

تنبيه : لحد الساعة لم يتكلم الباحث بعد، وإنما يتترس خلف فلان وعلان من الأعلام، وهذا أود أن أنبه الباحثين في شعبة الدراسات الإسلامية إلى ضرورة التحرر من الاعتقال القسري الذي يفرضونه على أنفسهم، فتجد الباحث في الفلسفة والتاريخ والأدب يناقش وينتقد ويرجح، والباحث في الدراسات الشرعية يمحطنا ب : قال فلان، وقال فلان.

وأضاف الباحث أدلة أخرى على الصنعة الحديثية عند القاضي، وهي :

** سعة روايته.

** الكتب الحديثية التي أدخلها إلى الأندلس، وهذه بنت السابقة، وإليها تنتمي.

** كتب الرواية التي أخذها الناس عنه في الأندلس، وهي مندرجة تحت سعة الرواية اندراجا أوليا.

²² ابن العربي، عارضة الأحوذى : 115/1.

²³ ابن رشيد، إفادة النصيح : 74.

²⁴ التوراتي، برنامج السراج : 114 وما بعدها.

**كتبه الحديثية، (وهي كتب في شرح الأحاديث وفقهها، كشرحه على الموطأ والترمذي وغيرهما، والصناعة الحديثية فيها نادرة جدا).

هذه أهم أدلة الباحث، ولم يلج الباب بعد، لكنه بعد عشرين صفحة، دخل صلب الموضوع، وكتب نصف صفحة، وجف قلمه.

ومن الغرائب الأعاجيب، أن جعل صلب الموضوع تحت عنوان : **تكملة**. وهذا خلل منهجي.

ودعا في التكملة إلى الكشف عن قواعد التعليل والتصحيح في كتبه، وتتبع المصطلح النقدي وتحديد مجالاته، والكشف عن موارده الحديثية، والكشف عن أثر ذلك في كتب من بعده²⁵. وهذه النقطة لعمرى، كان عليه أن يناقشها وأن يفصل فيها، لا أن يدعو الباحثين إلى مناقشتها، وأن يدلهم عليها.

وأعود إلى النقطة الأولى، وهي أن جماعة وصفوا ابن العربي بالحافظ، وكأن أقوالهم قرآن منزل، وأناقشها انطلاقاً مما ذكره خارج هذا المبحث، في سياق **نقذة السراج**.

أورد الباحث كلام الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري مستنكراً : "فلا أدري كيف عدّه الذهبي من الحفاظ"، وذكر في ثلاث صفحات أسماء جماعة ممن وصفوه بالحافظ، منهم :

** الضبي في بغية الملتبس (125/1)، والصواب أنه في صفحات متعددة، وليس في هذه الصفحة فقط.

** القاضي عياض في الغنية، وقوله لا يدل على المراد، قال رحمه الله في ترجمة المعافري : "كان فصيحاً حافظاً أديباً شاعراً كثير الخير مليح المجلس"، وهذا سياق بعيد جداً عن دلالة **الحافظ** في الاصطلاح الحديثي، ولنتأمل إدراج الكلمة بين الفصاحة والأدب، وهي عبارة يستعملها القاضي عياض، قال في ترجمة ابن شبونة (ت : 537 هـ) : "أحد الحفاظ المدرسين للمذهب، العالمين به، ... وبرع في الفقه، ...، وكان أحفظ أهل وقته للمسائل المالكية"²⁶، فعياض يصف المترجم بأحد الحفاظ، ولم يذكر له - ولو إشارة - عنايته بالحديث، ولما انتقل عياض إلى الحديث عن مكنة ابن العربي في العلوم الشرعية، لم يستعمل لقب الحافظ، فقال : "وقيد الحديث، واتسع في الرواية، وأتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام"²⁷. ولنا أن نميز بين عبارتي : "قيد الحديث ... اتسع في الرواية" وبين عبارة "وأتقن مسائل الخلاف"، ولنا أن نتساءل : لماذا لم يقل القاضي عياض عن شيخه : وأتقن صناعة الحديث، واستعمل "أتقن" في غير الحديث ؟ هذا تساؤل مهم، خصوصاً أن عياضاً يستعمل هذه العبارة مع الحفاظ الحقيقيين، مثل القاضي

²⁵ التوراني، برنامج السراج : 133.

²⁶ القاضي عياض، الغنية : 154 - 155.

²⁷ القاضي عياض، الغنية : 67.

أبي عامر الطليطلي، قال في ترجمته : "كان يفهم صنعة الحديث، كثير السماع والجمع"²⁸، وقال في ترجمة ابن الصيقل : "من أهل صناعة الحديث، ومن يفهم هذا العلم"²⁹، وقال في ترجمة أبي علي الصدي : "كان عارفا بالحديث، قائما به، حافظا لأسماء الرجال، عارفا بقويهم من ضعيفهم"³⁰. ولم يستعمل القاضي عياض نظائر هذه العبارات وأشباهاها في حق أبي بكر بن العربي.

ولنعد إلى منطق قال فلان وقال علان.

حكى الدكتور التوراتي عن ست وعشرين نفرا وصَفهم لابن العربي بالحافظ، وأنا أستدرك عليه النووي، والناصري في الاستقصا، فصاروا ثمانية وعشرين، ولا أستبعد أن يكونوا ضعف ذلك، ثم ادعى الإجماع، ولأول مرة أسمع حكاية الإجماع في مثل هذه القضايا، ولتَنقُض الإجماع الوهمي، نورد أمرين اثنين :

الأول : ذكر العلامة ابن كثير ابنَ العربي في مواضع متعددة، من كتبه، وفي أغلبها يحليه بالفقيه، ولا يشير إلى رتبته الحديثية قطعا، ولست أدري هل اعتبر الباحث سكوته دليلا على الإجماع أم لا ؟ وهل هو من قبيل الإجماع السكوتي ؟

الثاني : يعد العلامة ابن القطان الفاسي السجلماسي أعلم علماء الحديث في المغرب في عصره، وهو نادرة الزمان، وفتنة من فلتاته، جمع فنون علم الحديث كلها، وتربع على عرش النقد والتعليل الحديثي بدون منازع، وكانت كتب ابن العربي المعافري متوافرة لديه، وكانت موجودة في خزائن المغرب العامة والخاصة، ولكنه لم يذكره قط في موسوعته الرائدة **بيان الوهم والإيهام**، فهل كان من حساده والحاقدين عليه ؟ أم أنه لم يجد في كتبه ما له علاقة بالنقد والتعليل فأعرض عنه ؟ أم أنه لا يعترف به محدثا بله حافظا ؟ فأين الإجماع ؟.

وأخوف ما أخاف على حكاية الإجماع، أن يبني عليها صاحبها حكما آخر، كأن يقول مثلا : من لم يقل : ابن العربي حافظ، فهو كافر، لخرقه الإجماع. ولنا في التاريخ نظائر لهذا الهراء³¹.

وأضيف مسألة أخرى : كتب التراجم ملأى بالتحليلات الطنانة والفارغة، ومنها لقب "الحافظ"، حُلِّي به من يستحقه ومن لا يستحقه. وأورد أنموذجين اثنين :

الأول : الشيخ الطيب بن عبد المجيد بنكيران الفاسي، لغوي متين، فقيه مالكي، متقن للفقه وأصوله، وملم بالسيرة النبوية، وعلاقته بالحديث وعلومه كعلاقة الغزالي به، ومع ذلك تجده موصوفا بالحافظ في كتب التراجم.

²⁸ القاضي عياض، الغنية : 72.

²⁹ القاضي عياض، الغنية : 92.

³⁰ القاضي عياض، الغنية : 131.

³¹ قال ابن سحنون في كتابه : "أجمع الناس على أن الزعفران ليس بطعام، فمن قال إنه طعام، فقد خرق الإجماع، يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل". الونشريسي، المعيار : 456/2.

الثاني : الشيخ جعفر الكتاني، شيخ الجماعة بفاس، حافظ لفروع المذهب وأصوله، متشبهت به حد التعصب المزري، لا علاقة له بالحديث، ومع ذلك يجلّى بالحافظ. وقد أتقن صنعا الباحث الدكتور بدر العمراني حين قال عنه : "أما علم الحديث فلا يحسن منه إلا الجمع والتقميش من كتب المتأخرين، كالسيوطي والقسطلاني والمناوي،...، وما نجده على ظهور مصنفاته من ألقاب كالمحدث والحافظ، فكله بعيد عن الحق والصدق"³².

هذان نموذجان لعدم انضباط العلماء في التحليلات، لذلك أدعو الباحثين إلى عدم الاعتماد على قال فلان وقال علان. ومن أراد التعرف على درجة ابن العربي فليقصد بطون تواليه رحمه الله.

ولكن، قد يقبل الباحثون جزءا من كلامي، لكنهم قد لا يصدقونه إذا علموا أن الحافظين الذهبي وابن حجر وصفاه بالحافظ.

هنا أكاد أجزم أنهما لم يطلعا على كتب ابن العربي، ولو اطلعا عليها لما اعتبراه محدثا.

بالنسبة للذهبي رحمه الله : أورد ترجمة ابن العربي منقولة بالحرف من الصلة البشكوالية، ولما وصف صاحب الأصل شيخه بالحافظ، كررها الذهبي كما كرر سائر الألفاظ والعبارات. وللباحث أن يقارن بين الترجمتين.

يزيد الأمر وضوحا وجلاء، قول الذهبي رحمه الله تعالى في موضع آخر : "حدث عنه الحافظ أبو علي الغساني، وجماعة ممن أعرفهم أو لا أعرفهم، وكذا غالب مشايخ الأندلس، لا اعتناء لنا بمعرفتهم، لأن روايتهم لا تقع لنا"³³. ومع هذا التصريح الواضح الصريح، يتبين أن الذهبي مجرد ناقل للترجمة، وأن قوله وقول ابن بشكوال قول واحد لا قولان، وشهادة واحدة لا شهادتان.

أما بالنسبة لابن حجر، فأكاد أجزم أنه لم يطلع على بعض كتب ابن العربي إلا بالواسطة، وهو ما سأبينه لاحقا.

وقد سبق لي أن نشرت بحثا بعنوان ابن العربي المعافري ومكانته في الدرر الحديثي³⁴، تتبعت فيه ما يدل على عدم مكنته من هذا العلم ودقائقه، بخلاف مكنته في الفقه.

نماذج من النقد الحديثي

أولا : حديث غب الزيارة

قال العلامة ابن العربي رحمه الله : "ومن الأمثال الغرارة، قولهم : "زر غبا، تزدد حبا"، ولم يزل بعد حتى رفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو منه بريء"³⁵.

³² مقدمة بدر العمراني لرسالة الكتاني منتخب الأقاويل، فيما يتعلق بالسراويل : 26.

³³ الذهبي، سير أعلام النبلاء : 345/18.

³⁴ منشور على الشبكة في موقع شبكة ضياء.

وهذا منطوق كلامه، يدل على :

- النص المذكور ليس حديثاً، وهو مجرد مثل.
- من رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم واهم.

انتقد العلامة أحمد بن الصديق الغماري ابنَ العربي، وبيّن أن الحديث له طرق متعددة، وألف فيه الحفاظ أجزاء مفردة، ومنها الإنارة، بطرق حديث غب الزيارة، للحافظ ابن حجر³⁶.

لم يستسغ الدكتور عبد الله التورائي نقد الغماري للمعاري، وتعقبه بنقذات، بناها على الآتي :

أ - لم يصح الحديث عند ابن العربي، "وكل ما لم يصح عنده ينسبه إلى المثل، أو إلى الحكمة، خصوصاً إذا كان قد ورد في كتب الأمثال، وجرى على السنة الحكماء، ولكن الغماري يعارض ويعترض بما لا يسلم له"³⁷.

وما قاله التورائي لا يُسلم له، وهو نشر للأوهام والأخطاء، وقد يأتي من بعده، ويعترض به، وينقل قاعدة مسلّمة، وهي أن ما لم يصح عند ابن العربي يعده من الأمثال والحكم، وكتب ابن العربي طافحة بعبارات التحسين والحسان والضعيف والمنكر وغيرها، فتبين خطأ القاعدة التوراتية.

ب - ادعى التورائي أن ما نقله الغماري عن الحفاظ مجرد كلام عام لا يفيد، وأن كلامهم لا يفيد التصحيح. وبالرجوع إلى كلام الغماري، يتبين لنا أنه لم يصححه³⁸، فهل يتعقب الباحث ما لم يُقل؟ أم يتوهم شيئاً ثم ينسبه إلى الغماري ويتعقبه؟

ج - ألزم التورائي الغماري بأنه نقل تحسين المنذري، "والتحسين غير التصحيح، وفرق كبير بينهما"، والغماري لم يكن في محل نقاش التحسين والتصحيح، ولكنه في محل نقاش المتن، هل هو مرفوع - صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً - أو مجرد مثل غرار كما قال المعاري؟ وفرق كبير بين الحديث المرفوع والمثل الغرار.

³⁵ ابن العربي، سراج المريدين : 414/3.

³⁶ وهم مسند عصره الشيخ عبد الحي الكتاني، وذكر كتاب ابن حجر هذا ضمن المؤلفات في موضوع زيارة القبر النبوي الشريف. وساقه مساقاً واحداً مع ما كتبه السبكي وابن عبد الهادي وغيرهما، والكمال لله تعالى.

³⁷ التورائي، البرنامج : 352.

³⁸ نص الغماري بتمامه : "وهذا الحديث له طرق متعددة، أفردها بعض الحفاظ بالتأليف، من آخرهم الحفاظ، لأنه ورد من حديث أبي هريرة وأبي ذر وحبيب بن مسلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وعائشة وجابر وغيرهم، وخرجه من أهل السنة المشهورة الحاكم والطبراني في معاجمه الثلاثة والزار والحارث بن أبي أسامة وأبو نعيم والخطيب والخطابي في العزلة وابن قتيبة في عيون الأخبار وصاحب مسند أبي حنيفة وآخرون، وقال الحفاظ المنذري : إن له أسانيد حسناً".

د - أورد التورائي كلام أهل الفن في الحديث، ومنهم ابن حجر الذي قال بأن طريقه لا يخلو واحد منها من مقال، ومنها قول الرازي : ليس بصحيح. ومنها قول ابن حبان : لا يصح. ثم قال : "وبهذا لم يكن ابن العربي منفردا في حكمه". قلت : كلا، كان منفردا بدعوى أنه مجرد مثل. وكان منفردا بقوله إنه غير مرفوع، والآخرون الذين قالوا بعدم الصحة، قالوا برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فأين موافقتهم له ؟

ثم استرسل التورائي قائلا : "فهذا ابن حبان وهو من هو في النقد والتعليل يذكر ما ذكره ابن العربي"، قلت : هذا كذب، والمعافري يقول بأنه غير مرفوع، وابن حبان لا يقول ذلك.

وقال أيضا : "وهذا خاتمة الحفاظ ابن حجر يؤكد ما ذكره ابن العربي، فأين تهويلك يا غماري ؟ وأين نفائثك ؟ صارت كأمس الذاهب، ولم يثبت منها شيء". وهذا لغو لا يحتاج إلى تعليق، ترفعا وتعففا.

ثانيا : حديث التسمية عند الوضوء

قال ابن العربي رحمه الله تعالى وغفر له : "ذكر بعضهم أنه يعقبه [أي : الأكل] بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ولست أراه، وقد سئل مالك : هل يسمي الله إذا توضأ ؟ فقال : لا. أيريد أن يذبح؟"³⁹.

وأول ما يلاحظ على ابن العربي، أنه أورد كلام الإمام مالك في التسمية قبل الوضوء، في سياق التصليية بعد الأكل، ولا رابط بين الأمرين.

لكن الحافظ أحمد الغماري تعقب سكوت ابن العربي وتسليمه لما قاله مالك، فقال : "وسكت ابن العربي عن هذا، ولم يتعقبه، كأنه لا يدري أن حديث التسمية على الوضوء عدّه بعض الحفاظ متواترا لكثرة طريقه، فقد ورد من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي في العلل، وابن ماجه والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي وآخرون. ومن حديث سعيد بن زيد وأبي سعيد الخدري وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلي بن أبي طالب وأنس بن مالك وغيرهم، وأخذ به كثير من الأئمة، فأوجبوا التسمية في الوضوء، منهم أحمد بن حنبل" ثم قال : "لئن خفي الحديثان - حديث التسمية وحديث غسل اليدين قبل الأكل - على مالك، فما كان حقهما أن يخفيا على ابن العربي".

رحم الله تعالى الغماري، لما أورد من عذر للإمام مالك، لأن عصره متقدم، ولم يكن بمقدوره جمع الأحاديث والتوسع في الرواية مثل من بعده، لذلك لام ابن العربي واعتذر للإمام مالك.

حاول الباحث التورائي الرد على الحافظ الغماري، وكان رده من نقاط متعددة، أتناول هنا أهمها :

³⁹ ابن العربي، سراج المريدين : 160/1.

أ - قال التورائي : "لم أف على قول [الإمام أحمد] بوجوب التسمية، فلعل [الغماري] خلط بينه وبين إسحاق بن راهويه، فهو الذي يقول بوجوب التسمية"⁴⁰. والغماري لم يخلط، والتورائي يتسرع، وابن حنبل قائل بالوجوب، نسبته إليه الإمام ابن العربي نفسه، قال في العارضة : "قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً. ولكنه أوجب التسمية عند الوضوء"⁴¹. ثم قال بعد كلام : "وروي عن أحمد أن التسمية غير واجبة"، فثبت أن للإمام أحمد قولين. وقال ابن تيمية الحنبلي : "والمسنون التسمية، هذا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد، ...، والرواية الأخرى أنها واجبة، اختارها أبو بكر والقاضي وأصحابه وكثير من أصحابنا، بل أكثرهم"⁴².

ب - جلب التورائي كعادته أقوال العلماء كابن حنبل وأبي حاتم وأبي زرعة وابن القطان، ثم قال : "فظهر بهذا أن جلة النقدة من حفاظ الحديث والإسلام قائلون بتضعيفه، وقائلون بعدم ثبوته".

وهنا تنقيدات أبين من خلالها ضعف التورائي بمناهج المحدثين وأقوالهم.

قال التورائي : ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأحال إلى العلل لابن أبي حاتم، وبالرجوع إلى المصدر نجد النص مشرقاً، وفهم التورائي مغرباً.

ورد النص بهذا اللفظ : "وسمعت أبي وأبا زرعة وذكرت لهما حديثاً رواه عبد الرحم ابن حرملة عن أبي ثفال قال سمعت رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب قال أخبرني جدي عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله، فقالا : ليس عندنا بذلك الصحيح، أبو ثفال مجهول، ورباح مجهول".

هذا النص بتمامه، والسائل سأل أباه عن حديثٍ بسندٍ بعينه، فأجابه عن ذلك السند، ولم يجبه عن المتن عامةً، ومعنى كلامه : [ليس (هذا السند) عندنا بذلك الصحيح]، وعلة بجهالة راويين. ولو كانا في جميع طرق وأسانيد الحديث لكان قول الباحث صحيحاً.

ولو كان الدكتور التورائي فطنا، لتنبه إلى هذا، لأنه ينقل من كتاب في العلل، فليتنبه إلى جزئيات النقاد ومسالكهم في هذه المصنفات. ولتوضيح هذا، أذكر نظيره وشبيهه، فأقوى حديث متواتر هو حديث : "من كذب علي..."، ومع ذلك يروي المحدثون في كتب الضعفاء، ويروونه في تراجم الضعفاء إن كان ضمن مروياتهم، فيأتي من لا علم له بمناهج القوم ومسالكهم، فيدعي أنه ضعيف، لأنه رواه ابن عدي الكامل، أو غيره.

⁴⁰ التورائي، برنامج السراج : 358.

⁴¹ ابن العربي، عارضة الأحوذى : 58/1.

⁴² ابن تيمية، شرح العمدة : 169 - 170.

قال التورائي : "وقال المروزي : ليس فيه شيء يثبت، وقال عن أحمد : لم يصححه، وقال أبو زرعة الدمشقي : أحاديثه ليست بذلك". وأحال هذه الأقوال إلى شرح مغلطاي لابن ماجه، ومن سلم للتورائي، ظن أن ثلاثة من المحدثين ضعفوه، وهم المروزي وأحمد وأبو زرعة، والواقع بخلاف هذا، والتورائي لم يفهم لتسريته.

ونص مغلطاي كالآتي : "ولما ذكره المروزي عن أحمد قال : لم يصححه، وقال ليس فيه شيء يثبت".

يعني أن المروزي نقل عن أحمد قوله : ليس فيه شيء يثبت، ومعناه : لم يصححه، فهي شرح لقول أحمد، وظن التورائي أنهما قولان لمحدثين.

ثم زاد مغلطاي فقال : "وفي تاريخ أبي زرعة الدمشقي عنه، وسأله عن التسمية على الموضوع، فقال : فيها أحاديث ليست بذلك". هنا ينقل مغلطاي عن تاريخ أبي زرعة، وفيه أنه سأل أحمد بن حنبل عن الحديث فأجابه بما ذكر.

فتبين في المحصلة أن الأقوال الثلاثة قول واحد، وأن المحدثين الثلاثة محدث واحد، هو الإمام أحمد.

ولنعرض عن الواسطة/مغلطاي، ولنرجع إلى تاريخ أبي زرعة طلبا في علو السند كما يقال.

قال أبو زرعة الدمشقي في التاريخ، قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : فما وجه قوله "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"؟ قال : فيه أحاديث ليست بذلك⁴³، وهذا النص دال بوضوح على أن القائل هو أحمد بن حنبل، وليس قول أبي زرعة.

قال التورائي : "وقال حافظ المغرب الإمام ابن القطان الفاسي : ضعيف جدا".

وابن القطان ضعف السند الواحد، ولم يضعف المتن بجميع طرقه. لأنه بيّن حكمه بأن ذكر الإسناد أولا، ثم أورد علته، وهي وجود ثلاثة مجاهيل في السند⁴⁴، وسند هذا حاله، حري به أن يكون ضعيفا جدا كما قال ابن القطان، والسؤال هو : هل نجد هؤلاء المجاهيل في أسانيد وطرق الحديث كلها ؟ أم في سند واحد ؟ فإذا كانت فيها كلها، كان حكم ابن القطان على السند منسحبا على المتن ضرورة، وإن كانت في سند واحد، فحكم ابن القطان على الحديث من ذلك السند لا غير.

وبهذا نعلم أن جلة النقدة قالوا بتضعيف سند واحد للحديث، وابن الصديق الغماري حكى عن بعض الحفاظ قولهم بتواتره، ومعلوم أن التواتر لا يلجأ إليه بسند واحد، فتبين تسرع التورائي وعجلته.

⁴³ أبو زرعة الدمشقي، التاريخ : 631.

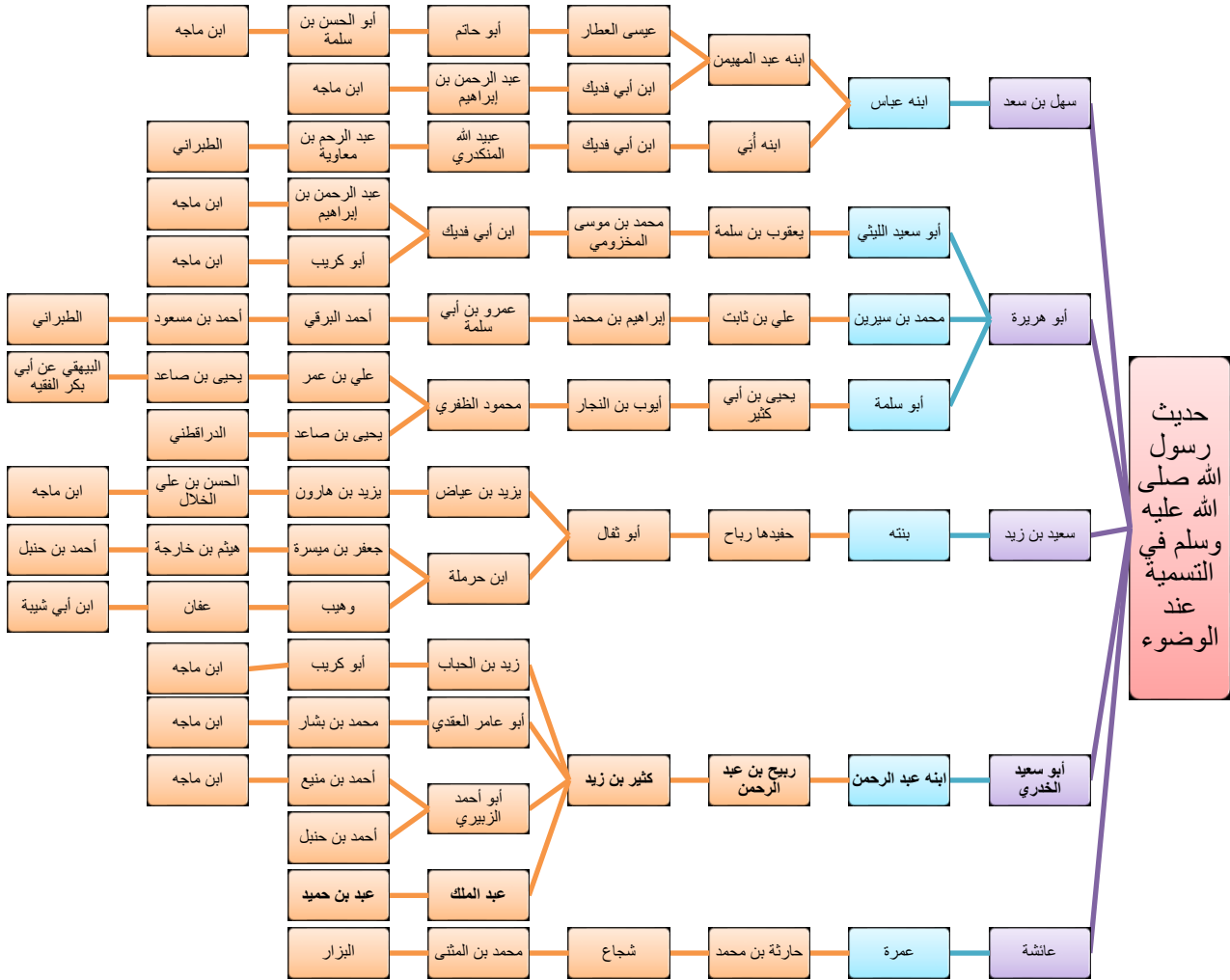
⁴⁴ ابن القطان، بيان الوهم والإيهام : 314/3.

ج - قال الغماري عن الحديث : "عدّه بعض الحفاظ متواترا، لكثرة طرقة"، وهذا صريح أن الغماري لا يقول بضعف الحديث لكثرة طرقة، لكنه لا يقول بتواتره، ولا يتبنى هذا الرأي، بل حكى المسألة عن بعض الحفاظ فقط. والمقصود هو السيوطي رحمه الله⁴⁵، وأورده الكتاني في نظم المتناثر للتنبيه على مبالغة السيوطي، وليس للقول بتواتره⁴⁶.

د - لنبتعد عن قال فلان وقال علان، ولننظر في الأسانيد، من مصادرها الأصلية، وهي :

⁴⁵ السيوطي، قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة : 55.

⁴⁶ الكتاني، نظم المتناثر : 53.



بالنظر في هذه الخطاظة التي لم أستوعب من خلالها جميع الطرق والأسانيد، يتبين لنا أن حديث أبي سعيد الخدري وحده على شرط الحسن. فقد رواه عبد الملك وأبو أحمد الزبيري وأبو عامر العقدي وزيد بن الحباب، كلهم عن كثير بن زيد عن ربيع عن أبيه عن جده، وأبوه هو عبد الرحمن، وجده هو أبو سعيد الخدري.

لن أبحث عن عبد الملك ومن معه، لأنه ولو كان ضعيفا فقد تبين ضبطهم للمتن من خلال موافقة بعضهم لبعض.

وأما كثير بن زيد، فمختلف فيه، وأحاديثه يحسنها الحفاظ، وقد أحسن ابن القطان رحمه الله حين قال عن حديث من مروياته : "وينبغي أن يقال فيه حسن، لما بكثير بن زيد من الضعف"⁴⁷.

وأما ربيع عن أبيه عن جده، فهم على شرط الصحيح، وقد روى من طريقهم الحاكم حديثين⁴⁸ وقال عقبهما : صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال عقبهما الذهبي : صحيح.

فهذا السند وحده على شرط الحسن، لوجود كثير. وإذا أضفنا الأسانيد والطرق الأخرى ارتقى إلى الصحيح لغيره، وإذا كثرت الطرق، وتُقل عن عشرة من الصحابة، حكمنا عليه بالتواتر، وهو ما لم يقع.

هـ - قال التورائي : "وإخراج من ذكر لأي حديث لا يدل على شيء، بل لا بد من النظر في الأسانيد واعتبار الطرق، وكلهم قد ورد عندهم بأسانيد ضعيفة مسلسلة بالمجاهيل، ولكن [الغماري] يدلّس على القارئ تدليس تسوية، فيحذف ما يفضح قوله ورأيه، ويترك ما يجعله منتصرا به، زعمات زعمها، فخبيب الله رجاءه فيها"⁴⁹.

وقوله : "خبيب الله رجاءه" سوء خلق، وقلة ذوق.

ودعوته إلى النظر في الأسانيد حق وصدق، وقد فعلنا ذلك، وبينا أن السند الواحد حسن، أما التورائي فقد أحجم ولم يُقدم على ذلك.

ودعواه أنه عندهم بأسانيد ضعيفة مسلسلة بالمجاهيل، مبالغة وتحويل، أو قصور وتقصير.

و - قال التورائي : "ومن تدليسات [الغماري] قوله : إن بعض الحفاظ عدّه متواترا"، قلت : عدّه السيوطي متواترا، فانتفى التدليس عن الغماري، وكان حريا بالباحث أن يتروى ويتثبت، قبل إطلاق عبارات يرتد ماصدقها عليه.

⁴⁷ ابن القطان، بيان الوهم والإيهام : 211/5.

⁴⁸ الحديثان هما : "اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمّتي"، و"الشرك الخفي أن يعمل الرجل لمكان الرجل".

⁴⁹ التورائي، برنامج السراج : 357.

ثم قال التورائي : "وعجبت لحديث يقال فيه ما سقناه من نقد النقاد، يقول هو فيه إنه من جملة المتواتر، يستغفل به الذي لا يعلم، ويحتال فيه على الذي لا يفهم". وهذا يدل على جهل التورائي بأبسط دروس السنة الأولى في علم الحديث، لأن الحديث إن كان متواتراً، فإن إيراد أقوال النقاد لا يعدو أن يكون لغواً في لغو، وما عليه في سياق النقد إلا أن يثبت التواتر من عدمه، أما تضعيف طريق أو سند فلا يفيد سوى التشغيب.

ومن المعلوم في أول مقررات علم الحديث، أن الحديث المتواتر لا ننظر في إسناده، قال سيد الحفاظ في شرح النخبة، إن المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك، من حيث صفات الرجال، وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث⁵⁰، وقال الأصولي المتمكن الشوكاني : "وقد اشترط عدالة النقلة لخبر التواتر، فلا يصح أن يكونوا أو بعضهم غير عدول، وعلى هذا، لا بد أن لا يكونوا كفاراً ولا فساقاً، ولا وجه لهذا الاشتراط، فإن حصول العلم الضروري بالخبر المتواتر لا يتوقف على ذلك، بل يحصل بخبر الكفار والفساق والصغار المميزين والأحرار والعبيد، وذلك هو المعتبر"⁵¹. وقال أستاذنا الدكتور فاروق حمادة : "المتواتر لا يحتاج إلى شيء من البحث والنظر في الأسانيد،...، ولهذا فأبحاث المتواتر ليست من اختصاص المحدثين"⁵²، بمعنى ليست من اختصاصهم لممارسة البحث والنظر في الأسانيد وما فيها من ضعيف أو مجهول أو غيره. فتبين مما سبق أن التورائي هو من يستغفل الذي لا يعلم، ويحتال على الذي لا يفهم.

وخلاصة القول، حديث التسمية على الوضوء غير متواتر كما قال السيوطي، وطرقه كثيرة كما قال الغماري، وهو لم يعدّه من المتواتر كما دلّس التورائي على القارئ، بل ألزم ابن العربي بكثرة طرقه، التي تكسبه قوة، أما حكمه عليه، فقد ورد في تخريجه لأحاديث بداية المجتهد، حيث حسن حديث سعيد بن زيد، وحسن حديث أبي سعيد الخدري، وصحح حديث أبي هريرة⁵³، ولو اقتنع بتواتره لذكره هناك، لأنه كان في سياق التخريج. أما تضعيف ابن العربي فمخالف للقواعد.

ثالثاً : حديث غسل اليدين قبل الأكل

⁵⁰ ابن حجر، شرح نخبة الفكر : 4.

⁵¹ الشوكاني، إرشاد الفحول : 75.

⁵² فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل : 391.

⁵³ ابن الصديق، الهداية في تخريج أحاديث الهداية : 173/1 وما قبلها.

ذكر ابن العربي غسل اليدين أول الطعام ضمن آداب الأكل، وأورد قصة، مفادها أن عبد الملك بن صالح طلب من الإمام مالك أن يغسل يده قبل الأكل، فرفض، وقال معللاً: "ليس هو من الأمر الذي أدركتُ عليه أهل بلدنا، وإنما هو من زي الأعاجم، وقد بلغني أن عمر بن الخطاب كان يقول: إياكم وزي الأعاجم"⁵⁴.

انتقد الحافظ أحمد بن الصديق الغماري سكوت ابن العربي على هذه القصة، وقال: "فالحديث وإن كان ضعيفاً، إلا أن بعض الحفاظ حسنوه، ومنهم الحافظ المنذري، وهو مخرج في السنن الأربعة".

قال عبد الله التورائي: "لم يذكر أحد ما فهمه هذا الغماري، ولكنه كالغريق، يتعلق بقشة، وهي كاسمها هشة"⁵⁵.

وهنا أظهر الباحث قدراته الفائقة في القصور والتقصير، لأن كراهة غسل اليد قبل الأكل مشهورة عن مالك رحمه الله، ومشهورة عند المالكية شهرة قفا نبك. وقد ذكرها قبل الغماري غير واحد، بخلاف دعوى النفي التي ادعاها الباحث، ويكفي أن ابن أبي زيد القيرواني سطرها في رسالته بقوله: "وليس غسل اليد قبل الطعام من السنة إلا أن يكون بها أذى"، ونص ابن الحاج في المدخل على أن المداومة على غسل اليد قبل الأكل بدعة⁵⁶، ونسب القول بذلك إلى الإمام مالك غير واحد، منهم الشيخ زروق في شرح الرسالة⁵⁷، وقال ابن شاس: "أما تعمد غسل اليد للأكل، فقد كرهه مالك"⁵⁸، وقال ابن جزري في قوانينه: "وكره مالك غسل اليد للأكل"⁵⁹، وسرد الونشريسي جملة من البدع، وأدرج ضمنها غسل اليدين للطعام، وذكر قصة مالك التي نحن بصددتها⁶⁰.

ومع هذه النقول - وأكثرها لم أذكره - ، يدعي الباحث أنه "لم يذكر أحد ما فهمه هذا الغماري". فهل يُعتد بكلام التورائي⁶¹

؟

وقال الباحث: "وأما حديث الغسل قبل الطعام، فليس فيه ما فهمه الغماري، وهو خاص بمن كان جنباً، لهذا بَوَّب عليه النسائي وأبو داود وابن حبان بما ذكرت".

⁵⁴ ابن العربي، سراج المريدين : 150/1.

⁵⁵ التورائي، برنامج السراج : 360.

⁵⁶ ابن الحاج، المدخل : 217/1.

⁵⁷ شرح العلامة زروق على رسالة ابن أبي زيد : 1065/2.

⁵⁸ ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة : 1286/3.

⁵⁹ ابن جزري، القوانين الفقهية : 377.

⁶⁰ الونشريسي، المعيار : 508/2.

⁶¹ ومن أكاذيب الباحث التي لا يعتد بها، ولا تُنقل عنه إلا للتفكه والتندر، قوله عن الحافظ أحمد الغماري: "كل حديث ضعيف ورد من طرق كثيرة ولو كان من رواية السراق والمتروكين إلا ويحتج به، ويعدّه متواتراً"، برنامج السراج : 369.

وهذا من تسرع التوراثي، فإذا كان غسل اليدين قبل الأكل خاص بالجنب، فلماذا طلب عبد الملك من الإمام مالك غسل يده؟ هل كان يعلم بأنه جنب؟ ولماذا تعلق مالك بقوله إنه من زي الأعاجم؟ هل الأعاجم يغسلون أيديهم قبل الأكل إن كانوا جنباً؟ ولما قال له عبد الملك: "أفتري لي ترك الغسل يا أبا عبد الله؟ قال له الإمام: إي والله، ولم يقل له اغسل يدك في حالة الجنابة واترك ذلك في غيرها. فمن يا ترى الغريق المتعلق بالقشة الهشة؟

ثالثاً : شرط البخاري

قال الحافظ أحمد الغماري عن ابن العربي: "ومن ذلك ما نقله عنه الحافظ في كتب الاصطلاح، من أنه نصّ في شرح البخاري على أن شرط البخاري في صحيحه إخراج الحديث الذي له راويان عن الصحابي، ثم يتداوله الرواة كذلك إلى وقته، وأجاب بما أورد عليه بجواب سخيف رده عليه الحافظ".

وحاول التوراثي التعقب على الحافظ الغماري، فقال: "ولنا تنبيهات على ما ساقه، ولنا أنقاد في هذا الذي ذكره فرحاً به"، وذكر من تنقيده أن كلام الغماري هو كلام ابن حجر في شرح النخبة، و"كان عليه أن ينسبه إلى قائله"⁶². وهنا تظهر عجلة التوراثي وقصور اطلاعه، لأن الغماري نسب الكلام إلى قائله، وصدّره بقوله: "ما نقله عنه الحافظ في كتب الاصطلاح"، ومعلوم أن ابن حجر من الحفاظ، ومعلوم أن شرح النخبة من كتب الاصطلاح، فكان ماذا؟

ولو توسع التوراثي في البحث، لوجد هذا الكلام عند عدد من الحفاظ كما قال الغماري، وليس عند ابن حجر وحده. منهم السيوطي في التدریب، والبقاعي في شرح الألفية، والقاري والمناوي في شرحيهما على النخبة، وغيرهم، ولعلمهم جميعاً ناقلون عن ابن رشيد، لأنهم لم يطلعوا على شرح ابن العربي على البخاري.

ثم قال التوراثي: "وقوله: إن ابن العربي أجاب عما اعترض عليه بجواب سخيف. قلت [التوراثي]: إن من اطّلع عليه لم يقل فيه: إنه جواب سخيف، قال الحافظ ابن حجر: وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر، فانظر إلى كلام العلماء مع العلماء، وتعجب من صنيع الغماري".

ووصف الغماري لكلام ابن العربي بالسخافة دليل على أنه متحرر في القول، وليس ناقلاً عن ابن حجر، فتبين بطلان إلزام التوراثي السابق.

وما قاله ابن العربي - حقا - سخيف⁶³، وقد أورد ابن حجر بتمامه، قال ابن العربي: "فإن قيل: حديث 'إنما الأعمال بالنيات' فردّ، لم يروه عن عمر إلا علقمة، قلنا [وهذا جواب ابن العربي]: قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة

⁶² التوراثي، برنامج السراج: 331.

⁶³ وصف القول بالسخافة، لا يلزم منه وصف قائله بذلك، حاشا ومعاذ الله.

الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه⁶⁴، وليت شعري، هل هذا كلام محدث ضابط لقواعد الفن؟ لأننا إن قبلنا قوله هذا، واتبعنا منهجه، جعلنا جميع الأحاديث التي رواها صحابي واحد على مائة من صحابة آخرين من قبيل المشهور والعزيم، بدعوى "لولا أنهم يعرفونه لأنكروه".

ثم قال ابن العربي معللاً وجهة نظره: "فالبخاري وإن كان بنى كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد، فهذا الحديث لا يرد عليه، فإن عمر لما قاله بمحضر الصحابة، وأقروه، صار كالجمع عليه، فعمر ذكرهم لا أخبرهم⁶⁵. وهو النص نفسه الذي نسبه إليه ابن السراج، ومعناه أن ابن العربي يقول بأن البخاري يشترط راويين في كل طبقة على الأقل، وحديث عمر هذا، يخالف شرطه ظاهراً، لأنه من رواية فرد، ولكنه لما قاله أمام الصحابة وأقروه، صار كالجمع عليه من قبلهم، فلم يبق فرداً، وهذا شرح وتبسيط لكلام المعافري، ولكن التورائي يكابر ويعاند، فقال معلقاً: "وهذا الذي قاله ابن العربي هنا ينقض ما نسبه إليه ابن رشيد وابن حجر في شرط البخاري، ويظهر أنه لا يقول بما نسب إليه، إذا، هو هنا يذكر أن هذا الحديث إنما عُرف من طريق واحد، لا من اثنين عن اثنين، كما قالوا، وبهذا يبطل ما أراده الغماري من حكايته لهذا القول، وهو يظن أنه قد وقع على صيد ثمين، فإذا به غث غير سمين⁶⁶. وهذا دليل واضح على أن التورائي لا يفهم العربية، ولا يفهم دلالات الألفاظ.

أورد التورائي قولاً لابن العربي يناقض المنسوب إليه، ثم قال معلقاً: "وقد حسب هذا الغماري أن ما ذكره يشهد لقوله، ويظهر تناقض الإمام الحافظ أبي بكر بن العربي رضي الله عنه، ولكنه انقلب السحر على الساحر، وانعكس سعده على تعاسته، فحققنا في هذا الأمر الذي تداوله الناس خلفاً عن سلف، من غير إنعام نظر، ولا زيادة تبصر، فكان ما كان مما يخشاه هذا الغماري، وباللعجب! كلما رام الغماري نقضا على ابن العربي إلا وجعلناه مردوداً إليه، مفسوداً عليه، حكمةً بالغة، لعلهم يهتدون".

وإذا تجاوزنا ما في هذا النص من وقاحة وسوء خلق، فإننا نقول: إن ابن العربي فعلاً متناقض، والتورائي لم يحقق شيئاً، إن هي إلا أوهام توهمها وصدقها. وبيان ذلك من خلال نص ابن العربي نفسه.

قال رحمه الله تعالى تعليقا على حديث رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم قدحا من لبن: "أخرجه الصحيح عن حمزة بن عبد الله بن عمر، وليس فيه طريق غيره، وكان على سيرة البخاري يحسن أن يخرج عن غير ابن عمر لو وجدته⁶⁷، وهو صريح في اعتقاده

⁶⁴ ابن حجر، شرح النخبة: 5.

⁶⁵ المناوي، اليواقيت والدرر: 286/1.

⁶⁶ التورائي، برنامج السراج: 333.

⁶⁷ ابن العربي، العارضة: 112/5.

أن البخاري يشترط رواية اثنين على الأقل، قال ابن حجر تعليقا عليه : "وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا، إلا أن لا يجد في مقام المنع"⁶⁸.

ثم قال التورائي : "ما ذكره الغماري ونسبه إلى ابن العربي في شرط البخاري لا يصح عنه، ومن نسب إليه ذلك وهم فيما قال"، وهذه جسارة ما بعدها جسارة، لأن ابن رشيد نقل عن المعافري قوله من شرح البخاري، والتورائي لم يطلع على هذا الشرح، فعلى مَ اعتمد في النفي؟ أطلع على الغيب؟ أم ينظر في اللوح المحفوظ؟ أن أن الفناء في ابن العربي يفعل في عقل صاحبه الأفاعيل؟

5 - ابن العربي والملوك

ذكر الحافظ أحمد بن الصديق الغماري أن ابن العربي رحمه الله كان يطلب الدنيا والجاه عند الملوك، وردّ عليه الدكتور التورائي بقوله : "وما ذكره وألصقه بابن العربي بخصوص صلته بالملوك كذب وافتراء أيضا، ولو كان ابن العربي مصانعا للملوك لما تجرأ أحد عليه يوم ثورة السفلة، ولما عُزل، فلما كان حاكما بالحق وقائما بالعدل، تضرر من تضرر من المفسدين وأمراء الجور، فاحتالوا في التخلص منه بتلك الثورة المزعومة"⁶⁹.

يتكلم الدكتور التورائي بكل وثوقية، وكأنه شاهد عيان، والقضية تاريخية، فلنعط الكلمة لمعاصريه وللمؤرخين.

** حكى ابن الأبار عن محمد بن أحمد الزاهد الاشبيلي، المعروف بابن المجاهد، أنه لازم مجلس ابن العربي ثلاثة أشهر، ثم تخلف عنه، فقيل له في ذلك، فقال : "كان يدرس وبغلته عند الباب ينتظر الركوب إلى السلطان"⁷⁰. وابن المجاهد أجمع مترجموه على عدالته وصدقه وزهده.

** قال أبو يحيى اليسع بن حزم في كتابه **المغرب من محاسن المغرب** عن ابن العربي بعدما أثنى عليه : "ولي القضاء فمُحن، وجرى في أغراض الإمارة فلحن، وأصبح تتحرك بآثاره الألسنة، ويأتي بما أجراه القدر عليه النوم والسنة، وما أراد إلا خيرا، نصب الشيطان عليه شبابه، وسكن الإدبار حراكه، فأبداه للناس صورة تدم، وسورة تتلى، لكونه تعلق بأذيال الملك، ولم يجر مجرى العلماء في مجاهرة السلاطين وحزبهم، بل داهن، ثم انتقل إلى قرطبة معظما مكرما حتى حول إلى العدو، ففضى نجه"⁷¹.

وأبو يحيى اليسع توفي سنة 575 هـ، وهو معاصر لابن العربي، وابن المجاهد تلميذه، والتورائي ولد بعد وفاته بتسعة قرون. فمن نرجح؟

⁶⁸ ابن حجر، فتح الباري : 394/12.

⁶⁹ التورائي، برنامج السراج : 373.

⁷⁰ ابن الأبار، التكملة : 48/2. وكلمة السلطان تدل على أن السلطان كان في تلك المدة بالأندلس، أو يقصد بها الأمير، لأن عاصمة السلطان إذ ذاك كانت مراكش.

⁷¹ نقلا عن طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي : 70/4.

6 - الثورة على ابن العربي

ذكر ابن العربي أن "السفلة" ثاروا عليه، ونهبوا داره، وذكر التوراتي أعلاه أن أمراء الجور تضرروا من حكمه بالحق، واحتالوا بتلك الثورة المزعومة للتخلص منه.

ولم يذكر أحد من المؤرخين تضرر الأمراء من القاضي المعافري، ولم يذكر أحد أنهم تواطؤوا مع العامة، فلعل هذا من الرجم بالغيب. خصوصا أنه ذكره بصيغة اليقين، ولو كان الأمراء هم مدبرو هذه الثورة، لذكر ذلك ابن العربي بعد انقراض ملكهم، وسقوط دولتهم، وهو ما لم يقع.

والذي يظهر لي في ثورة الناس على ابن العربي رحمه الله تعالى، أنها راجعة إلى أسباب :

** أهمها، تشدد ابن العربي في أحكامه القضائية، ومبالغاته الغريبة في العقوبات، من ذلك حكمه بثقب أشدق زامر⁷²، وهذه عقوبة مغرقة في الغرابة والإغراب..

** تحقيره لعلماء بلده، وتنقيصه من قدرهم، كما بينا سابقا.

** كثرة آرائه الشاذة والغريبة، والتي لم نر عالما أندلسيا أكثر منه فيها، مثل :

- من الأدعية النبوية، قوله صلى الله عليه وسلم : "اللهم ما قصر عنه رأبي ولم تبلغه مسألتي من خير وعدته أحدا من خلقك، أو خير أنت معطيه أحدا من عبادك، فإني أرغب إليك فيه"، قال ابن العربي : "هذا دعاء يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم، لا يسأله غيره، لأن النبي عليه السلام، قد وعده الله بأنه سيد الناس، فيسأل ما يقتضي ما وعده به، وهذا لا يجوز لغيره، فلا نسأله"⁷³. وهذه الخصوصية مستبعدة.

- عند الكلام على لعق الأصابع بعد الأكل، قال : "الطعام الباقي على الأصابع جزء من المأكول، فينبغي أن يلحق به، فإن تفرز متفرز، فذلك نقصان فطرة، ومخالف للفطرة"⁷⁴، وهذا غلو ومبالغة منه رحمه الله.

- لبس ابن العربي برنسا أحمر في مجلس القضاء، فنما إلى علمه أن أحد المفتين قال : "من لبس برنسا أحمر لم تجز شهادته"، فقال ابن العربي : "من قال هذا يستتاب، فإن تاب، وغلا ضربت عنقه"⁷⁵، وهذا يدل على تسرعه وشدته. وإن قال هذا عن أحد المفتين الذين يحضرون مجالس القضاء، فكيف يتعامل مع العامة ؟

⁷² الونشريسي، المعيار : 417/2.

⁷³ ابن العربي، العارضة : 11/7.

⁷⁴ ابن العربي، العارضة : 238/4.

⁷⁵ ابن العربي، سراج المريدين : 100.

- تجويزه قضاء القاضي بعلمه⁷⁶، ولو كان يعتمد على هذا المبدأ في عمله القضائي، فإن أغلب الفقهاء والعامّة سيرفضون ذلك.

- إذا سرقت الزوجة من زوجها، هل تقطع حدا أم لا؟ قال أحد الفقهاء لابن العربي، لا تقطع، لأن الزوجية توجب بينهما اتحادا، بدليل حل الوطاء واختلاط المائين ووجود الولد، وهذا يخرجها عن حكم الأجنبية، فتكون كأنها سرقت مالها. فردّ عليه ابن العربي بأن الرجل إذا قطع يد المرأة تُقطع يده، فوجب قطع يدها في سرقة ماله أيضا⁷⁷. وهنا مال ابن العربي إلى التشدد في الحكم، ولم يعتبر النكاح شبهةً، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: ادروا الحدود بالشبهات" و"ادفعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم"، ولكنه اعتبر النكاح شبهة بعد هذا الموضوع، فرفض شهادة الزوجين، لأنه في حكم بعضه، بدليل قوله تعالى: "جعل لكم من أنفسكم أزواجا"، و"إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم"، وبنى على الآيتين منع شهادة الزوجين، "لما بينهما من البغضية والمحبة والخلطة والاشترار في جلب المنفعة ودفع المضرة"⁷⁸.

فابن العربي لا يعتبر الزوجية شبهة، ويوجب الحد في سرقة أحدهما من الآخر.

وابن العربي يعتبر الزوجية شبهة، فيرفض شهادة أحدهما على الآخر.

أما قياسه على قطع اليد باليد قصاصا، فغير سليم، لأن الاختلاط قد يقع في المال، فتكون الزوجية شبهةً، أما الأبدان فلا يقع فيها الاختلاط.

- تبني مواقف مخالفة لما عليه العلماء، فيما يحقق الورع، قال رحمه الله: "وأصحابنا يقولون: إذا رضع جدي خنزيرا، يجبس أربعين يوما، ويؤكل، ولعلمهم استنبطوا هذا من حديث الخمر المتقدم الذكر، وهذا إسراف في الزهد"⁷⁹، وهذا من الاحتياط الذي يجب تشجيعه.

- أثناء الحرب، يجوز دفن الجماعة في قبر، وهو ما كان يقوم به الأندلسيون في سنوات الأوثنة، وهذا من التيسير، وهو ما رفضه ابن العربي، ونحى في الفتوى منحى التشديد، فقال: "الدفن فرض، وإنما جمعوا لكثرتهم، وضعف الناس عن القيام بهم من تعب الحرب، وكثرة الجراح، وهكذا يفعل متى كانت ضرورة، وليس منها هذه الضرورات التي تحدث في سني المجاعات والوباء، فإن الخلق أكثر منهم، والفرض متوجه عليهم في غسلهم وكفنتهم وحملهم ودفنهم، ولكنهم فرطوا، والله الموعد"⁸⁰.

⁷⁶ ابن العربي، العارضة: 147/7. خلافا للمذهب والراجح.

⁷⁷ ابن العربي، العارضة: 166/4.

⁷⁸ ابن العربي، العارضة: 141/5.

⁷⁹ ابن العربي، العارضة: 279/4.

⁸⁰ ابن العربي، العارضة: 170/4.

- وأضيف إلى ما سبق، أغرب ما قرأت، وهو قوله رحمه الله تعالى وغفر له في صوم ست من شوال : "ورأى ابن المبارك والشافعي أنها في أول الشهر، ولست أراه، ولو علمت من يصومها أول الشهر، وملكت الأمر، أدبته، وشردت به، لأن أهل الكتاب يمثل هذه الفعلة وأمثالها غيروا دينهم، وأبدوا رهبانيتهم"⁸¹.

لعل هذه الغرائب وغيرها، هي مقصود القاضي عياض ومراده من قوله في ترجمته : "ولكثره حديثه وأخباره، وغرائب حكاياته ورواياته، ما أكثر الناس فيه الكلام، وطعنوا في حديثه"⁸². ومن غرائب ما يروى عنه، أن بعض العلماء أفتوا ببطلان إحدى الصلوات خلفه، وأمروا المصلين بإعادتها⁸³.

وإذا اجتمع عند الناس هذا التعالي والتشدد، والغرائب والشذوذ، إضافة إلى تعلقه بأذيال الملوك، ومداهنتهم، فإنهم قد ينقمون منه، ولا يرضونه، وقد توافق على ذلك جماعة من العلماء والعامّة، لذا كانت الثورة عليه رحمه الله، وما أرى قيامها بسبب الحسد كما قال ابن العربي، وما أراها قامت بسبب التواطىء بين الأمراء والعامّة المتضررين من محاربتة للفساد كما ادعى التوراتي، لأن الثابت تاريخياً، أن ابن العربي استمر في الثناء على المرابطين بعد سقوط دولتهم، والله تعالى أعلم.

7- ابن العربي والكذب

اتهم الحافظ أحمد بن الصديق الإمام ابن العربي بالكذب⁸⁴، وردّ عليه التوراتي بكلمات عابرة، ومسألة الكذب أتوقف فيها من خلال الآتي :

⁸¹ ابن العربي، العارضة : 214/2.

⁸² القاضي عياض، الغنية : 68. سمع ابن الجد من القاضي ابن العربي وامتنع عن الرواية عليه. التكملة : 65/2. إفادة النصيح : 73. ولعل هذا هو تفسير عبارة القاضي عياض "طعنوا في حديثه"، والله أعلم.

⁸³ روى الضبي في بغية الملتبس (98) عن العلامة أبي الحسن بن يحيى، أن خطيب الجمعة بجامع إشبيلية تعذر عليه الحضور، فصعد ابن العربي المنبر، ولما قام ليخطب بعد الأذان، لم يجد حرفاً من الخطبة، وارتج عليه، فقال : يا أيها الناس، قولوا لا إله إلا الله، فقالوا، فقال : روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا قال العبد لا إله إلا الله، اهتز عمود من نور، أوله تحت العرش، وآخره تحت الأرض السابعة، فيقول له الجليل جل جلاله : اسكن، فيقول : أي رب، وكيف أسكن وأنت لم تغفر لقاتلها، فيقول الجليل : أشهدكم يا ملائكتي، وحملة عرشي، أني قد غفرت لقاتلها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكثروا من هز ذلك العمود. يقول الله العظيم : فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم تلا آية الكرسي إلى عليهم، ثم قال : روينا عن عكرمة وابن عباس رضي الله عنهما أنهما قالوا : العروة الوثقى لا إله إلا الله، ثم تلا : إن الله يامر بالعدل والإحسان، إلى آخر الآية، ثم قال : اذكروا الله يذكركم، وأقيمت الصلاة. فقال الحافظ أبو بكر بن إسماعيل بن الرنجاني لما قضيت الصلاة : يا أهل هذا المجلس، أعيذوا بصلواتكم، وقال أبو بكر بن الجد : يا أهل إشبيلية، صلواتكم عامة، وجمعتمكم [ببياض] وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأي كلام له بال أعظم من هذين، فانصرف الناس عن جمعة اه. ويبدو من القصة أن ابن العربي خطب خطبة واحدة لا خطبتين، وهذا مستبعد، ولعل القول بالإعادة لأنه طرز خطبته بحديث موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال العلامة عبد العزيز بن الصديق الغماري : "إنما قال ذلك [أي إعادة الصلاة] لأنها غير مشتملة على شروط الخطبة من الإبتداء بالمجد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر بالتقوى، وغير ذلك، بل الظاهر من سياق الحكاية، أنه لم يجلس بين الخطبتين، وحصلت له غفلة عنها". السفينة : 176.

أولاً : قال حبر الأمة ابن عباس في شأن نوف البكالي : كذب عدو الله⁸⁵. وقد حمل العلماء كلمة ابن عباس على غير حقيقتها. ولما قيل لابن عباس : إن قوما زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل بالبيت، وإن ذلك سنة، فقال : صدقوا وكذبوا. ولعل قول الحافظ أحمد الغماري يندرج تحت هذا.

ثانياً : لعل الغماري بنى قوله على قول القاضي عياض : "أكثر الناس فيه الكلام، وطعنوا في حديثه"⁸⁶، ولم يتعقب عياض هذا الكلام بأي تعليق !

ثالثاً : أجدني في حيرة من أمر ابن العربي رحمه الله تعالى، فإنه أحياناً يقول كلاماً مخالفاً للواقع (ولا أسميه كذباً)، مثال ذلك، قوله في صوم ست من شوال : "فلا تصوموا قبل رمضان ولا بعده، وأقبلوا على ما ألزكم الله بالامتثال، وخذوا ما أعطاكم، فإنه بكم رؤوف رحيم، فإن قيل : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من صام رمضان وستاً من شوال فكأنما صام الدهر"، قلنا : الفائدة من ذلك أن الله أعلم العبد بأن ستة وثلاثين يوماً في الفضل تعدل ثلاثمائة وستين يوماً في الأجر، تأكيداً وتنبهاً، لما أعلمنا به عن ربنا في القرآن بقوله : "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها"، وأنت، فصم ستة أيام من أي شهر كان مع رمضان، قبله أو بعده، فإنك حائز لتلك الفضيلة، فإن قيل : لفظ الحديث "ثم أتبعه ستاً من شوال" ؟ قلنا : بإجماع من الأمة، أن غير شوال أفضل من شوال"⁸⁷.

ففي هذا النص جمع أمرين، الأول : نهي الناس صراحة عن اتباع السنة الصريحة الصحيحة، ومن يعرف الحافظ الغماري ومنهجه، سيعلم سبب نقده اللاذع لابن العربي. الثاني : ادعى إجماع الأمة على أن غير شوال أفضل من شوال، فإن كان يقصد الشهور لذاتها، فلا نعلم إجماعاً على أن شوالاً أدنى الشهور وأقلها فضلاً، وإن كان يقصد صيام الشهور الأخرى أفضل من صيام شوال، فلا نعلم إجماعاً على ذلك، ودعوى الإجماع مخالفة للواقع مخالفة لا لبس فيها، ونظائر هذه الأقوال في تراثه، هي التي جعلت الغماري يصفه بالكذب، غفر الله للجميع.

والأمر ذاته كرره في أحكام القرآن، قال رحمه الله تعالى : "كره علماء الدين أن تصام الأيام الستة التي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيها : "من صام رمضان وستاً من شوال فكأنما صام الدهر" متصلة برمضان، مخافة أن يعتقد أهل الجهالة أنها من رمضان،

⁸⁴ التوراني، برنامج السراج : 311 – 348 – 379.

⁸⁵ صحيح مسلم. كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام.

⁸⁶ ابن العربي، الغنية : 68.

⁸⁷ ابن العربي، سراج المريدين : 351/2.

ورأوا أن صومها من ذي القعدة إلى شعبان أفضل، ... بل صومها في الأشهر الحرم وفي شعبان أفضل⁸⁸. وهنا ينسب إلى علماء الدين قولهم بأفضلية صومها من شعبان إلى القعدة، فهل قال علماء الدين هذا؟

وعموماً، فابن العربي جمع في هذا الموقف بين معارضة السنة النبوية الصريحة، بتأويل بعيد، وتعليل بارد، وبين نسبة القول إلى العلماء وهم برآء منه، وهذه النسبة أتخرج من تسميتها كذبا، لجلالته رحمه الله تعالى ومكانته.

وهو لا ينسب إلى العلماء ما لم يقوله فقط، بل ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله أيضا، فقال أثناء انتصاره لوجوب النظر في الإيمان من كتابه المتوسط: "إن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الخلق إلى النظر أولا، فلما قامت الحجة به، وبلغ غاية الإعذار فيه، حملهم على الإيمان بالسيف، أولا ترى أن كل من دعاه إلى الإيمان قال له: أعرض علي آيتك، فيعرضها عليه فتظهر له، فيؤمن فيأمن، أو يعاند فيهلك"⁸⁹.

نسب ابن العربي في هذا النص إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمرين:

- أنه حمل الناس على الإيمان بالسيف.
- من لم يؤمن بعد عرض الحجة عليه، يهلكه.

فهل هذا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة؟ أم أنه كذب محض؟ ومن حسن طالع ابن العربي أن علماء الحديث لم يطلعوا على كتابه، وأنه متأخر عن عصر الرواية، ولولا ذلك لذكروه في كتب الضعفاء والوضاعين، ولكن الله سلّم.

وأنا شخصا لا ألزق به الكذب، ولا أتهمه به، وعذره - وإن كان ليس عذرا - أنه صدر منه هذا الكلام في لحظة فورة مذهبية، وعصبية أشعرية، لينتصر إلى ما تقرر عند جمهور الأشاعرة من وجوب النظر. رحمه الله تعالى وأثابه رضاه، وجعل الجنة مأواه، فضله علينا - خصوصا في بعض الفقهيّات - لا ينكر.

رابعا: ليس الغماري هو أول من أطلق وصف الكذب أو ما يدانيه على ابن العربي، بل قيلت في حقه سابقا، فإنه نسب في الأمد الأقصى إلى أبي بن كعب أن اسم النور بمعنى مزين، فردّ عليه ابن الموصلي بقوله: "ما حكاك عن أبي بن كعب أنه بمعنى مزين، فلا أصل له عن أبي، وهو بالكذب عليه أشبه"⁹⁰.

8 - تكفير ابن العربي

⁸⁸ ابن العربي، أحكام القرآن: 109/1.

⁸⁹ ابن العربي، المتوسط: 116.

⁹⁰ ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلّة: 427.

كان العلامة أحمد الغماري قاسيا على متعصي المقلدة جدا، ناظرهم وناقشهم، وعرف مكنون صدورهم، وفي عصره قال أحدهم لمناظره : ما قاله الشيخ خليل فهو فوق رأسي، وما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو تحت قدمي. وهذا كفر صريح، وإن صلى صاحبه وصام.

في هذا السياق، كانت حملته على المقلدة، ولما وجد عند ابن العربي بعض مخالفات للسنة، رغم اطلاعه عليها، أطلق عليه بعض العبارات الجارحة، إضافة إلى بعض مواقف المشهورة من آل البيت، ومنها قوله في تفسير قوله تعالى : "خافضة رافعة" بأنها ترفع عائشة على فاطمة، فوصفه ابن الصديق الغماري بالكفر⁹¹، وعلق عليه الباحث التوراتي بقوله : "نبرأ إلى الله من هذا التكفير الصريح لإمام عظيم من عظماء المسلمين، شهد له شيوخه وتلاميذه و مترجموه وحفاظ الإسلام بالصلاح والعفة والجهاد والكرامة، يأتي رجل لا يعرف من هو، ولا يدري أصله، ولا كيف كان أمره، ليقول هذه الكلمة، وهو يظن أنه يصنع شيئا، مئآت العلماء قرأوا كتبه وتدراسوها، لم ينس أحد في حقه بكلمة تحتل الطعن، فكيف بأن يخرج هذا الغماري من الإسلام"، ثم انتقل إلى التحريض، فقال : "ولأهل العلم أن يقولوا كلمتهم في هذا الرجل الذي ملأ المغرب فتنة وبهتانا ودعاوى، وأكاذيب ملفقة، وأباطيل السمار، والله يفعل به ما يستحقه، ولا نبادله سببا بسبب، ولا شتما بشتم، ولا إقذاعا بإقذاع، وإن كان هو له أهل، واثقين بالله تعالى في أن ينيله جزاء أقواله وأفعاله وأفاعيله، فاللهم ربنا الكريم، وإلهنا العظيم، انتصف لنا منه، وأرنا فيه وفي نخلته سوابق عدلك، وعظائم قهرك، اللهم أمين"⁹².

أوردت هذا النص بطوله، ليعرف القارئ مستوى "البحث العلمي" عند هذا الباحثة، ومنهجه في نقد الأقوال، وقبل مناقشة مسألة التكفير، أنبه إلى أن التوراتي ادعى أنه لم يسب ولم يشتم ولم يقذع، ليظهر ورعه وعفة لسانه، وهذا من تدليساته، فإنه ملأ الكتاب إقذاعا⁹³.

⁹¹ التوراتي، برنامج السراج : 292. أثناء الحديث عن اسم "الخافضة الرافعة" من أسماء يوم القيامة، قال : "ترفع عائشة على فاطمة"، سراج المريدين 362/1. ولما نقلها الغماريون أحمد وأخوه، نقلوا كلامه بالمعنى، وقالوا عن ابن العربي : إنه يقول في تفسيرها : خافضة لفاطمة، رافعة لعائشة، وهذا معنى كلامه، لأن معنى إيرادها ضمن "خافضة رافعة"، أن إحداها تُرفع، والأخرى تُخفض. وبما أنه نصّ على رفع عائشة، فهمنا أن الأخرى هي التي يتنزل عليها اسم الخافضة. والغماريون يعتبرون فاطمة أفضل من عائشة، لذلك أقذعوا في نقد ابن العربي في هذه الجزئية، لكن التوراتي تكلم حميئة، فقال : "وهذا الذي نقله [الغماري] عن ابن العربي كذب عليه، فلم يقل ابن العربي ما نقله عنه، بل زاد الغماري من عنده، ليتوصل إلى طعنه". وكلام الغماري ليس كذبا، بل هو كلام المعافري عينه.

⁹² التوراتي، برنامج السراج : 293.

⁹³ أطلق لسانه في كل من يخالف ابن العربي، أو ينقل كلاما لا يرتضيه، وما قاله عن الحافظ أحمد بن الصديق الغماري : الشانئ (339) يحشد في سبيل زيفه وإفكه كل ما يجده تجاهه، لعله يهول القارئ مطلع ومفضعه، ولكن هيهات يا غماري" (344) واتهمه بالكذب (346 - 347)، وقال عنه : "إذا به يظهر زيفه ودجله، فلا هو حقق فيما قال، ولا هو نظر فيما يقال، والله في خلقه شؤون" (348)، وقال أيضا : "لا يسلك ما يسلكه أهل العلم في مباحثاتهم ومناقشاتهم، وإنما هو الاحتيال والاختيال" (358)، "كبرت كلمة تخرج من فيه" (364) مدلس كبير، ومفتر

أما مسألة التكفير، أو إطلاق عبارة الكفر على ابن العربي، فكان حريا بالحافظ الغماري أن يتجنبها، وهي مما يُؤخذ عليه رحمه الله تعالى، لكن، هل يقصد بها الكفر المخرج من الملة؟

قطعا، لا. قولاً واحداً. وكان حريا بالتورائي أن يستخدم عقله بدل التجييش والتهويل.

والمسألة من وجوه:

الأول: أساء علماء الإسلام عبر العصور إلى نظرائهم، وأطلقوا عبارات الكفر على بعضهم، وهم مخطئون في ذلك بأجمعهم، رحمه الله تعالى وأثابهم، فابن حزم كَفَّرَ الإمام الباقلاني باللفظ الصريح غير المليح، وابن تيمية كَفَّرَ ابن العربي الحاتمي وأقذع في حقه، وابن تيمية كفروه أيضاً، وكثير من العلماء ضللوا وكفروا حجة الإسلام الغزالي، قال الطرطوشي في حق الغزالي: فإن كان الرجل يعتقد ما سطره في كتابه، لم يبعد تكفيره، وإن كان لا يعتقد، فما أقرب تضليله⁹⁴. ونظائر ذلك كثيرة.

ثانياً: انتقد الباحث التورائي الغماري بسبب التكفير، وفي الوقت نفسه، يعظم شيخه بوخبزة رغم إطلاق لفظ بل ألفاظ التكفير على عظماء الأمة وفضلائها⁹⁵، مثل وصفه لشيخه وأستاذه أحمد بن الصديق الغماري بـ"عدو الله ورسوله"⁹⁶، وهذا تكفير

خطير... يُسّر حسوا في ارتغاء" (16). فافهم أولاً يا غماري ثم اعترض (376). "الغماري يهذي ويريدنا أن نتبعه في هذيانه" (383)، هذه بعض عباراته تجاه الحافظ المجتهد أحمد بن الصديق، أوردتها مع ذكر الصفحات المتضمنة فيها، وإنما إذ نشدد على حق التورائي في نقد كل العلماء من دون استثناء، إلا أننا ننبه في هذا المقام، إلى سوء خلقه، ووقاحة عباراته، من جهة، وعدم ادراجها ضمن البحث العلمي من جهة أخرى. وتناول التورائي إلى درجة التألي، فقال: "ولكن هذا الغماري لا طاقة له بالصحيح، ولا معرفة له به، ولجريانه في كتبه على نمط من مضى من القماشين، يريد أن يجعل صيحة ابن العربي ودعوته من قبيل الجهل وقلة الاطلاع، ليؤكد لشيئته أنه هو الحافظ الذي لا يجارى، وأنه ينقد كلام ابن العربي ويعبث به، أراد ليقال، فقد قيل". (351)، وعبارة "فقد قيل" لا يقو لها يوم القيامة إلا الله تعالى أو ملائكته، وانتحل صفتهم صاحبنا، فكان بذلك متطاولاً. وسوء خلق التورائي لم يقتصر على الغماري فحسب، بل يتعامل به مع كل من قال في ابن العربي ما لم يرقه، مثل ابن الأحمر صاحب بيوتات فاس، فإنه قال في حقه: "غير أن بعض من لا يُعرف، ذكر في كتاب له أمراً غريباً جداً" (63)، وهكذا جعل الرجل من المجاهيل ومن لا يعرف، ولا ذنب له المسكين، سوى أنه حكى شيئاً عن ابن العربي.

⁹⁴ الونشريسي، المعيار: 187/12.

⁹⁵ يعظم التورائي السيد بوخبزة كثيراً، ويحليه بـ"شيخنا الفقيه العلامة المتفنن الشريف سيدي محمد بوخبزة، حي في عمر مديد، عامر بالإفادة والإجادة، مع التعفف والتصون...، وذكرته لما أرجو من بركته، وهو من الذين نفعني الله بصحبته". برنامج السراج: 284.

⁹⁶ بوخبزة، مقدمة كتاب ذم الأشاعرة والمتكلمين: 12. وهذا إضافة إلى أنه تكفير، فهو عقوق وسوء خلق، لأنه يعترف بأن الغماري ولي نعمته، وبسببه فتح عينيه على العلم، وبتحفيزه وتشجيعه واصل واستمر، ومع ذلك يكفروه، نعم، اختلف مع شيخه بعد وفاته، وكان حريا به أن ينتقده بعلم، دون أن يتجاوز ذلك إلى السب والتنقيص والتكفير، والتورائي ورث هذا من شيخه، لذلك ملاً "دراسته" بالسخائم. والتورائي كان يتأبط كتب الألباني، ويرابط ببيت شيخه بوخبزة، وكان سلفياً قحاً، ولما اكتشف ما في الاعتناء بالعقيدة الأشعرية من الفائدة والعائدة، أعرض عن الألباني، ووضع العقيدة السلفية في مستودع آمن عسى أن يرجع إليها، وشرع يدافع عن الأشعرية. وهذا من التحول والتلون، ونظيره، أنه اعتمد على الجزء

صريح، وله كتاب كَفَّر فيه الشيخ التليدي رحمه الله، وهو بعنوان نشر الإعلام، بمروق الكرفطي من الإسلام، وهذا تكفير أصرح، ويصف الإمام الكوثري رحمه الله بأبي جهل، فقال في حقه: "هذا الحديث الشريف الصحيح، كان قبلة ذرية، أتى على صروح المبتدعة من جهمية ومعتزلة وأشعرية وماتريدية من القواعد، وألقمهم حديدا لا حجرا فقط، فلجأوا إلى شياطينهم ومردتهم يستغيثون ويستنصرون، فاقنحهم أبو جهلهم العقبة"⁹⁷ إلخ ما قال. ومع كل هذه العبارات التكفيرية، فإن التوراتي له معظّم، وعليه مُثن. فأين الإنصاف والموضوعية التي يجب على الباحث أن يتحلى بها؟

ثالثا: ما يدل على أن الغماري لا يقصد بإطلاق الكفر على ابن العربي الإخراج من الملة، أنه ينقل بعض أقواله في كتبه الأخرى، ولو كان كافرا غير مسلم لما أورد كلامه في قضايا فقهية، فهل يستدل العلماء في مؤلفاتهم الفقهية بأقوال الكفار المرتدين؟

رابعا: يؤيد هذا قول العلامة المحقق الشيخ محمد بنحيت المطيعي رحمه الله تعالى: "ومن سَمَّاهم [المبتدعة] كَفَرًا، فإنما ذلك على طريق التعليل والتشديد، لما هم عليه من الخطأ الفاحش، والبدع الشنيعة، فشبه ذلك بالكفر، لمقارنته له"، واستدل بنصوص من القرآن والسنة، ثم قال: "فإنه كله قد ورد على جهة التعليل والرجم، فإن الشيء قد يطلق على الآخر بنوع من التشبيه، ولا يقتضي حقيقة الحكم عند التفصيل"⁹⁸.

خامسا: إذا أطلق ابن الصديق الغماري عبارة الكفر على ابن العربي، فإن ابن العربي نفسه قد أطلقها على غيره، قال رحمه الله وأثابه رضاه: "كنا تذاكرنا في مجلس الملك آداب الأكل، فقلت: هي نحو مائة وخمسين، فقال بعض الحاسدين من المترسمين بالفنوى: ما جمعها اللوح المحفوظ قط، فأطلق الحسد لسانه حتى أوقعه في الكفر"⁹⁹، وابن العربي -هنا- كَفَّر عالما متصدرا للإفتاء لسبب بسيط بل تافه. وقال عن الشعراء: ويسترسلون في القول حتى يخرجهم ذلك إلى البدعة والمعصية، وربما وقعوا في الكفر من حيث لا يشعرون، ألا ترى إلى قول بعضهم:

لو لم تلامس صفحة الأرض رجلها
لما كنت أدري علة التيمم.

الأهم في بحثه للدكتوراه على الحافظ الغماري، وأشاد بعلمه وجهوده، وكان لا يذكر اسمه مجردا، بل يصفه بالعلامة الحافظ سيدي...، أو العلامة سيدي...، أو الحافظ سيدي...، وكان على علم بجميع مقولاته، ونظرا لما جرى تحت الجسر من مياه، فإنه تحولَ هذا التحول، وانقض على الغماري انقضا السبع على فريسته، ولعل لهذا التحول عائدة وفائدة، فاللهم بارك وأنعم.

⁹⁷ بوخبزة، تقديم كتاب تكحيل العين، بجواز السؤال عن الله بأين: 5.

⁹⁸ بنحيت المطيعي، الحاشية على شرح الدردير على الخريدة: 80.

⁹⁹ ابن العربي، العارضة: 260/4.

وهذا كفر صراح، نعوذ بالله¹⁰⁰. وليس كذلك، بل هو غلو في الحكم.

ولابن العربي عبارات قاسية، في حق علماء الأمة الكبار، كالشافعي مثلاً، ووصف أبا يوسف بالغفلة، فقال: "وقد زعم بعض الغفلة أن جلد الخنزير يطهر بالدباغ، وهو أبو يوسف تعلقاً بالعموم في زعمه"¹⁰¹، وقال أثناء الحديث عن أكل الشياطين ونكاحهم وشربهم: "وذلك جائز في العقل، ورد به الشرع، وتظاهرت به الأحاديث، فلا يخرج عن هذا المضمار إلا حمار"¹⁰²، ووصف الإمام ابن حزم بالسخيف¹⁰³، ولم يراع ابن العربي أحداً، حتى شيوخه الذين يجب عليه تعظيمهم وتوقيرهم، نعتهم بما لا يليق، قال رحمه الله: "وعجبا لبعض شيوخنا، قال: يحتمل أن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف: "أؤم"، قبل البناء، وهذا رجل جاهل بالعربية"¹⁰⁴. ووصف الشيخ بالجهل عقوقاً، لأنه في منزلة الوالد، أما الإمام ابن رشد الجد، فقال عنه: "وتعدى حدّه من ليس من أهل الفقه... ولا يفعل هذا إلا منكوس القلب"¹⁰⁵. وتفنن في تفرغ المنذر بن سعيد البلوطي، فقال عنه: "تصور بعض الجهال بجلية أهل العلم، فاعتام بزعمه من أقوال أهل البدع... عجبا لهذا القائل البائس... اعلم يا بائس"¹⁰⁶. ولم يسلم من لسانه حتى إمام الأمة بلا منازع، محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، فأطلق في حقه عبارات كثيرة، منها إيراد قوله في مسألة الاستلحاق، والتعليق عليه بعبارة: "وهذا جهل عظيم"¹⁰⁷.

فماذا يقول التوراتي تعليقا على بوخبزة وابن العربي؟ هل يستطيع التحريض عليهما كما فعل مع الغماري؟ أم أن البحث العلمي وفق أجندة ما يذبح الإنصاف من الوريد إلى الوريد.

وختاماً، أرى أن علماءنا الذين أطلقوا "الكفر" على المخالف مخطئون رحمهم الله تعالى، ولو أنهم لا يقصدون الكفر العقدي المخرج من الملة. وأدعو الباحثين في العلوم الشرعية أن يتجنبوا هذه العبارات، وأن يجعلوها خطأ أحمر لا يحام حوله.

9 - تناقضات

ذكر ابن العربي حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد في مواضع من كتبه، منها:

¹⁰⁰ ابن العربي، أحكام القرآن: 437/3.

¹⁰¹ ابن العربي، العارضة: 189/4.

¹⁰² ابن العربي، العارضة: 236/4.

¹⁰³ ابن العربي، العواصم: 78.

¹⁰⁴ ابن العربي، العارضة: 19/3.

¹⁰⁵ ابن العربي، سراج المريدين: 245/2.

¹⁰⁶ ابن العربي، المتوسط: 398 - 400 - 405.

¹⁰⁷ ابن العربي، العواصم: 346.

1* قال في كتاب المسالك : "أما الصلاة عليه في صلاة الفريضة، فحكى الإمامان أبو جعفر الطبري والطحاوي أن إجماع جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة، على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة، **وشذ الشافعي** في ذلك، فقال : من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الآخر، وقبل السلام، فصلاته فاسدة، وإن صلى عليه قبل ذلك، لم يجزه، **وهذا قول ساقط** ...، وحكى ابن القصار وعبد الوهاب أن محمداً بن المواز يراها فريضة في الصلاة كقول الشافعي.

نكتة قاطعة بهم :

الدليل على أنها ليست من فروض الصلاة، عمل السلف وأهل المدينة قبل الشافعي، وقد **شنع الناس** عليه في هذه المسألة جداً¹⁰⁸.

2* قال في أحكام القرآن : "الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في العمر، مرةً بلا خلاف، فأما في الصلاة، فقال محمد بن المواز والشافعي : إنها فرض، فمن تركها بطلت صلاته، وقال سائر العلماء : هي سنة في الصلاة، **والصحيح ما قاله محمد بن المواز، للحديث الصحيح "إن الله أمرنا أن نصلي عليك، فكيف نصلي عليك، فعلم الصلاة ووقتها، فتعينا كيفيةً ووقتاً"**¹⁰⁹.

3* قال في سراج المريدين : "ومن جملة الصلاة، تخصيص محمد صلى الله عليه وسلم بالدعاء له، والصلاة عليه، قال محمد بن المواز ومحمد بن إدريس : هي من فرائض الصلاة، **وهو الصحيح**"¹¹⁰.

4* في عارضة الأحوذى : حكى الخلاف ولم يرجح.

في النص الأول، وصف ابن العربي قول الشافعي بالشدوذ، وأنه قول ساقط، واستدل عليه بنكتة قاطعة، وادعى أن العلماء شنعوا عليه، والتشنيع غير موجود. وفي النصين الثاني والثالث، انتصر له، وأيد رأيه وصححه، فما سبب هذا التحول؟ وهل ننسب إليه القول الثاني لأنه ناسخ للأول، على اعتبار أن السراج متأخر عن المسالك؟ أما ما استدل به في النص الثاني، فلا ينهض حجة قطعاً، لأن حديث "فكيف نصلي عليك" لا علاقة له بالصلاة المفروضة، بل هو عام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الله تعالى وتقدس قال : "يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً"، فقالوا : السلام عليك نعرفه، فكيف نصلي عليك، فبين لهم صيغة التصلية، والحديث لم يعلم الصلاة ووقتها كما قال ابن العربي. والله أعلم.

108 ابن العربي، المسالك : 159/3.

109 ابن العربي، أحكام القرآن : 623/3.

110 ابن العربي، سراج المريدين : 283/2.

هذه هي الإشكالات - وغيرها كثير - التي كان على الباحث أن يغوص في دقائقها، ويحقق القول فيها، ليبين التطور الفكري للمعافري، ومنهجه في الاستدلال، ومدى ضعف أو قوة برهانه. بدل أن يخصص أكثر من مائة صفحة للتوقُّح على الحافظ الغماري بالكلام المقذع الساقط، الذي لا تربطه بالبحث العلمي أدنى صلة.

وأنا على يقين بأن التوراتي لا يستطيع التحقيق في هذه المسألة البسيطة، بل لا يستطيع حتى اكتشافها، بدليل أن ابن العربي تكلم في متن الكتاب عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في شعيرة الصلاة، وأحال التوراتي في الهامش على المسالك 389/2. والصواب أن يجيل على 159/3 وما قبلها. أما إحالته، فموضوعها (التشهد في الصلاة) فقط، ولم يتطرق ابن العربي قط في ذلك الموضوع إلى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، بل شرح قول المصلي: (التحيات لله، إلى: أشهد ألا إله إلا الله)، وانتقل للحديث عن التسليمة أو التسليمتين، والسؤال هو لماذا أحال التوراتي على هذا الموضوع، وهو مشرق، وموضوعنا مغرب؟ وعذره الوحيد، أنه رأى عنوان المبحث، وهو (التشهد في الصلاة)، ونظرا لاستعجاله، فإنه أحال عليه، دون أن يقلب صفحاته، لأنه يمارس نوعا طريفا في التحقيق، هو التحقيق السريع.

والباحث يتجرأ أحيانا، فيحاول اقتحام عقبة التحقيق في قضية ما، فيقع في التناقض من حيث لا يدري.

وعلى سبيل المثال، أيهما أسبق: سراج المريدين أم العارضة؟

1 * قال التوراتي: "العارضة ألفتها ابن العربي بعد سراج المريدين"¹¹¹.

2 * قال التوراتي: "ومع أن سراج المريدين من أواخر مصنفاته، إلا أنه أحال عليه في كتبه التي تقدمت عليه في التصنيف، ككتاب العواصم وترتيب المسالك وشرح الترمذي"¹¹².

3 * قال التوراتي: "شرح الترمذي قبل إملاء السراج، لهذا ذكره في آخره عند ذكره لبعض كتبه"¹¹³.

صرح في النص الثاني أن شرح الترمذي متقدم في التصنيف على السراج، وفي النص الأول، صرح المحقق عينه أن السراج هو المتقدم. ونتصور الآتي:

قد يطالع أحد الباحثين على الموضوع الأول، فينقله عن التوراتي مسلما، ويأتي باحث آخر، اطلع على الموضوع الثاني، فينقله مسلما، وحين يقرأ الباحث الثالث بحثيهما، يجدهما ينقلان عن التوراتي رأين اثنين، من كتاب واحد!

¹¹¹ تعليقه على السراج: 39/1.

¹¹² التوراتي، برنامج السراج: 26.

¹¹³ التوراتي، برنامج السراج: 289.

والذي أراه والله أعلم، أن المعافري كان بصدد شرح الترمذي، أو شرع في بداياته، ثم تبينت له ضرورة التعجيل بالكتابة عن المريدين، فتفرغ للسراج قبل العارضة.

والقرينة التي أبني عليها، هي أنه ذكر السراج في مواضع متعددة وكثيرة من العارضة، بدءاً من بدايات المجلد الأول¹¹⁴. يحيل فيها على مواضيع السراج بعينها.

ولما ذكر في أواخر السراج مجموعة من المصادر والمراجع التي انتخب منها بعض الفوائد، قال: "وجردت منها جملة عظيمة في: أنوار الفجر،...، شرح الترمذي،...¹¹⁵"، وهذه العبارة لا تعني بالضرورة أنه ألف شرح الترمذي وأنه، بل كان في بداياته الأولى، أو قبيل الشروع فيه، وبما أنه مادته العلمية موجودة، والمنتخبات من تلك الكتب متوافرة، فتعامل مع الكتاب وكأنه موجود. وصرح بإفادته من تلك المصادر فيه، ولم يحل على موضوع بعينه. والله أعلم.

10 - المفيدون من السراج ونقدته

خصص الدكتور التوراتي مبحثين في برنامج السراج، أحدهما بعنوان طبقات المفيدون من السراج وأعيانهم، في 67 صفحة، وثانيهما بعنوان نقدة السراج في 107 صفحات. خصص منها 103 للحافظ أحمد بن الصديق الغماري.

والمبحث الثاني تعرضت لبعض قضاياها أعلاه، والملاحظ أن أغلب النقدة هم الغماريون، وعلى رأسهم شقيقهم الأكبر السيد أحمد، وهذا يثير سؤالاً مهماً، لماذا أكثر أحمد بن الصديق من نقد السراج ولم يكتر غيره من المحدثين كالذهبي وابن حجر والمنائوي والعراقي وغيرهم؟

الجواب عند الباحث التوراتي هو حقد الغماري القديم، وحسده الدفين، للإمام أبي بكر، وأنه لم يكن له من غرض إلا الحط من مرتبته¹¹⁶، وهذا عمري تعليل الضعفة، الذين لا يستطيعون البحث والتحقيق، فكيف يحسد إنسان غيره ممن سبقه بالموت قروناً؟ وكتاب المعافري لم يكن رائجا في عهده، حتى يتخوف من خلاله عدم رواج كتبه، بل لا يكاد يعرف أحد السراج، سوى من يرى الإحالة عليه في بعض التوليف، ونسخ السراج قليلة بل نادرة جدا في المكتبات الخاصة والعامة في المغرب، لا تكاد تتجاوز العشرة على أكبر تقدير، فمن أين تسرب إلى ذهن التوراتي الحسد؟

¹¹⁴ ابن العربي، العارضة: 77/1.

¹¹⁵ ابن العربي، سراج المريدين: 410/4.

¹¹⁶ التوراتي، برنامج السراج: 15 - 16.

والجواب عن سؤالنا، هو أن الغماري اطلع على نسخة السراج، التي كانت في خزانة والده، أما ابن حجر وغيره من المحدثين، فما رأوا الكتاب، ولا اطلعوا عليه، ولا عرفوا حجمه ولا مواضيعه، وأغلب ما نقلوا عنه كان بالواسطة، ومنطقي أن يكون المطلع أكثر تنقيدا من غير المطلع.

أما المفيدون من السراج، فمبحث طويل قصير، طويل من حيث الصفحات، لكنه قصير جدا، بإمكانه أن يرقمه في صفحتين أو ثلاث، بدل سبع وستين صحيفة¹¹⁷، إضافة إلى ذلك، فإنه أورد 58 مفيدا، في 75 كتابا، وهنا أفق وفتنيتين :

الوقففة الأولى : حول الجهد المبذول في هذا المبحث.

بإمكان أي باحث أن يحرر أغلب صفحات ذلك الفصل - بحثا وتسويدا وتبييضا - في ساعة إلا ربع أو ساعة، لأن الباحث كتب في محرك البحث الموسوعة الشاملة عبارة "سراج المريدين" أو "العربي - سراج"، فنال البغية في رمشة عين، وأضاف إليها بعض ما وقف عليه أو أرشد إليه¹¹⁸ في المصادر التي في متناوله.

وقد فاتته عدة مواطن لم يذكرها، لأنه لم يخصص تلك الكتب بالمبحث، أو لقلة الفطنة والنباهة، ولو كتب في محرك البحث عبارتي "العربي - في السراج" لما اقتصر على المذكور فقط. مثال ذلك :

في ص 255 من برنامج السراج، ذكر التوراتي إفادة الإمام المواق من السراج في سنن المهتدين، وأحال إلى حوالي عشرين موضعا، وما ذكر إفادته منه في التاج والإكليل، أحال على موضع واحد، وهو 86/8. لأن الإمام المواق أحال على الكتاب باسمه الكامل، فأفاده إياه محرك البحث، ولم يذكر الإفادة الواردة في 205/2، لأنه قال : "وقد رشح ابن العربي هذا في السراج في الاسم...".

وفي في ص 266 من برنامج السراج، قال التوراتي عن المناوي : "أفاد منه من غير أن يذكره في كتابه فيض القدير"، قلت : بلى، وكلا، وألف كلا، بل ذكره في موضعين :

الأول قال المناوي : "رمز المصنف لحسنه، وكأنه لم ير قول ابن العربي في السراج : حديث ضعيف جدا"¹¹⁹.

الثاني قال المناوي : "قال ابن العربي في السراج : لم أر للقميص ذكرا..."¹²⁰.

¹¹⁷ كان الحس التجاري حاضرا بقوة في نشر الكتاب، وذلك من أجل تضخيمه، ففي هذا الفصل، صفحات كُتبت فيها سطر واحد، وصفحات كتب فيها سطران، والصفحات الأخرى تتجاوز ذلك بقليل، والكتاب كله، صدر في ست مجلدات، ودور النشر التي تحترم نفسها، يمكن أن تخرجه في مجلدين ضخمين، أو في ثلاثة على الأكثر.

¹¹⁸ مثل إفادة ابن خجوة.

¹¹⁹ المناوي، فيض القدير : 251/4.

والمشكلة ليست في موسوعة الشاملة، بل في قلة ذكاء الناقل منها، فإنه كتب سراج المريدين، مضافا ومضافا إليه، وبما أن محرك البحث بليد، فإنه لا يسعفه بالتناج المتقاربة، ولو كتب السراج، بأل التعريف، لدلّه إلى الموضوع مشكورا.

وبعض المفيد، لم يذكرهم التوراثي إلا ملء الصفحات لا غير، إذ منهم من يستحق أن يُوجَل إلى مبحث النقدة، كما سأبين لاحقا.

ويمكن أن أستدرك عليه جملة ممن اعتمدوا على بعض مقولات السراج، منهم :

- العلامة ابن مبارك السجلماسي اللمطي رحمه الله تعالى، ذكر لشيخه سيدي عبد العزيز الدباغ قول الغزالي، وقول ابن العربي في السراج، فصوّب شيخه - من جهة الكشف - رأي ابن العربي¹²¹، ولو عثر المحقق على هذا لاحتفل به.
 - العلامة أبو سالم العياشي في الحكم بالعدل والإنصاف¹²². نقل نسا طويلا، ولعله نقله بالواسطة، لأنه جمع فيه بين آخر اسم المذكّر واسمي الحكيم والواعظ.
 - ذكر العلامة الفاسي أن ابن المواز قائل بسنية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة، وصححه ابن العربي في سراج المريدين¹²³. وهذا النقل وهم، لأن ابن العربي صحح قول ابن المواز بالوجوب، وليس القول بالسنية.
 - القاضي عباس بن إبراهيم المراكشي رحمه الله تعالى، في إظهار الكمال في تنميم مناقب سبعة رجال، في موضعين. في الموضوع الأول نقل بواسطة الطرنباطي، وفي الثاني بواسطة المواز¹²⁴.
 - أستاذتنا الدكتورة عصمت دندش في دراستها العلمية التي صدرت بها كتاب مفتاح السعادة لأبي العباس بن العريف.
 - الدكتور أحمد محرز العلوي، اقتبس من السراج نقولاً في مقاله الموسوم بالتصوف عند أبي بكر بن العربي.
- وقد يرفض البعض الاستدراك على الباحث بالأخيرين، بدعوى ما، وهما أولى من السيد بوخبزة، لأنه أفاد من السراج معلومات كتبها في جذاذات مركونة في خزائنه، ولم يطرز بها بحثا ولا كتابا. لذا كان إيراد الأخيرين أولى.
- لكن، هل كل من أورد اقتباسا من السراج اطلع عليه ؟

120 المناوي، فيض القدير : 159/5.

121 ابن مبارك السجلماسي، الإبريز : 289.

122 أبو سالم العياشي، الحكم بالعدل والإنصاف : 287. بتحقيق الدكتور عبد العظيم صغيري.

123 محمد المهدي الفاسي القصري، مطالع المسرات، بجلاء دلائل الخيرات : 21.

124 عباس المراكشي، إظهار الكمال، في تنميم مناقب سبعة رجال : 803/2 - 940. وهو بتحقيق زميلي الدكتور إدريس الشراوطني.

الوقفه الثانية : غني عن البيان أن عمل الباحثين يرتقي من التعميش إلى التحقيق، أما سرد جماعة من المفيدتين، فهذا عمل الحاسوب، وليس عمل الباحثين، لذا كان حريا بالباحث أن يحقق في النقول التي اقتبسها العلماء من السراج، ليخلص إلى نتيجة مفادها : (1) كثرة تداول الكتاب واعتناء العلماء به ؛ (2) قلة نسخه وعدم اطلاع العلماء عليه.

ذكر التوراتي أسماء المفيدتين، وأحال إلى مواضع الإفادة من كتبهم، ولم يذكر في الغالب موضوع الإفادة، وبالرجوع إلى بعض المراجع، والمقارنة بين النصوص، تبين لي أن الذين اطلعوا على السراج وأقادوا منه، نصفُ المذكورين في المبحث أو أقل، وأغلب من أورد اقتباسات من الكتاب، إنما نقلها عن قبله، لذلك تجد أغلبهم محصورين في عشرة مواضيع، أهمها :

**** وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة :** ذكر هذه المعلومة صاحب نهاية المحتاج، وتحفة المحتاج، وشرح الشفا للقراري، والقسطلاني في شرح المواهب، وعبارته : "ورأيت مما يُعزى للقاضي"، وهي مشعرة بعدم اطلاعه على الكتاب.

**** قلة الأكل والقدرة على الجماع :** ذكرها السيوطي في أنموذج اللبيب، والصالح في سبل الهدى والرشاد.

**** كلمة مشهورة لابن العربي حول تناسب آي وسور القرآن :** ذكرها صاحب البرهان والإتيقان في علوم القرآن، والبقاعي في مصاعد النظر، والدكتور فاروق النبهان في المدخل إلى علوم القرآن، وجم غفير من المؤلفين عبر العصور.

**** درجة حديث "الموت كفارة لكل مسلم" :** ذكره العراقي في تخريج الإحياء، وابن عراق في تنزيه الشريعة، وسياق عبارته جلي في أنه ناقل من العراقي، والسيوطي في الدرر المنتثرة، والسخاوي في المقاصد الحسنة، وبعضهم ناقل من بعض، ولعل أول من ذكره نقله عن القرطبي في التذكرة.

**** تودع الروح في جوف طائر :** ذكره السيوطي في شرح مسلم، والعدوي في حاشيته على الكفاية.

**** حديث إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء :** الدماميني في المصابيح، وابن حجر في الفتح، والقسطلاني في شرح الصحيح.

هذه أهم المواضيع التي تناقلتها المصنفات التراثية عن السراج، والسؤال هو لماذا لم يذكرها مواضيع أخرى، واقتصروا على هذه فقط ؟

لعل هذا أمانة على أن السراج لم يكن متداولاً، ولم يطلع عليه إلا نفر قليل.

ولعل ابن الملقن وابن عرفة والمواق أهم من اطلع عليه، وعنهم أخذ الآخذون، ويعد الإمام القرطبي أشهر من أذاع بعض مقولات السراج، لما كتبه - خصوصاً التذكرة والأحكام - من سعة الانتشار. وأهم من اطلع على السراج من أهل العصر، الشيخ المسند عبد الحي الكتاني، والحافظ أحمد بن الصديق الغماري وأشقائه.

ومن الذين لم يطلعوا على الكتاب قطعاً، الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، لذا نسب إليه ما لا وجود فيه، مثل وطء المرأة من الدبر، وهو ما اعتبره الباحث التوراتي سبق قلم من الحافظ¹²⁵، واستدرك الحافظ على ابن العربي حديثين، مع أن أحدهما عنده، فقال الباحث: "كيف يستدرك الحافظ ابن حجر على ابن العربي حديثاً هو ذكره؟ ولا أدري كيف وقع هذا لابن حجر؟ إلا أن يكون متابعا لما قاله ابن الملقن، وهذا الذي ظهر لي، فكأنه وقف على ذلك في التوضيح فاكتمى به، ولم يرجع إلى موضعه من السراج"¹²⁶، قلت: لم يرجع إلى موضعه لأنه لم يسبق له أن رآه، ولم ينقل عنه إلا بالواسطة. ولعله لم ير العارضة أيضاً، فإنه قال: "وقد نُقل ذلك عن أبي بكر بن العربي في شرح الترمذي، وهو عجب منه، فإنها ثابتة في صحيح مسلم"¹²⁷.

تأسيساً على ما سبق، يتبين ما في قول الباحث من الغلو في شأن السراج، فقال: "كان لكتاب سراج المريدين الأثر الكبير في مؤلفات الأندلسيين، وكان له الحضور الوافر في كتب ومصنفات المشاركة"¹²⁸. والواقع الذي عايناه، أن للسراج حضور متوسط أو أقل في مصنفات التراث الإسلامي بشتى فنونه، بخلاف الحضور القوي للأحكام والعارضة وغيرها.

وغلو التوراتي في ابن العربي وكتبه واضح ملموس، فقد جهد نفسه في البحث عن المفيد من كتاب المتوسط، فلم يجد سوى ستة نفر¹²⁹، ومع ذلك، قال: "ولجلالة المتوسط وعظمتها، وتناهيه في الفضل، وارتفاعه في النبل، عكف عليه أهل العلم، قراءة وسماعاً، ومدارسة ومباحثة، ونظراً وتفكيراً، وتحلية وإشادة، واعتنى بمقالاته أئمة الكلام والجدل بالمغرب والأندلس، ووجدوا فيه الدواء لشبه الشاكين المشككين"¹³⁰، ثم أفصح عن سبب إيراد هؤلاء الستة، فقال: "للدلالة على جلالة المتوسط ومكانته، ولنذكر اعتناء أهل العلم به، ولا تتجه أنظارهم إلى كتاب إلا إذا كان حائزاً على ما يوجب ذلك"¹³¹، ومن يقرأ هذا، يخال أن المئات من العلماء نقلوا منه وطرزوا كتبهم بأقواله، وهذا لعمرى من الغلو في العشق، إذ كيف لكتاب يعترف الباحث أنه لم يقف على أكثر من ستة مفيد من¹³²، ويقول عنه: "واعتنى بمقالاته أئمة الكلام والجدل بالمغرب والأندلس"، فمن هم هؤلاء الأئمة؟ أم أنه من باب الرجم بالغيب؟ أم أنه من باب جواز الكذب في موضع العشق؟

125 التوراتي، برنامج السراج: 249.

126 التوراتي، برنامج السراج: 288.

127 ابن حجر، موافقة الخبر الخبر، في تخريج أحاديث المختصر: 33/1.

128 التوراتي، برنامج السراج: 217.

129 هم الإلبيري وابن خمير وابن بزينة واليفري والسنوسي والوهراي الفاسي. دراسة التوراتي على المتوسط: 63.

130 من دراسة التوراتي للمتوسط: 65.

131 دراسة التوراتي للمتوسط: 80.

132 لم يطلع هؤلاء الستة كلهم على المتوسط، بل منهم من نقل عنه بالواسطة كما قال التوراتي نفسه، واستدركت على الستة ثلاثة، هم: ابن عرفة في تفسيره (48/4)، وعنه نقل البسيلي في النكت والتنبهات (557/3). والحطاب في مسألة حول المرتد، مواهب الجليل (281/6). والنص المقتبس وارد في المتوسط: 115.

ومما وقع فيه الباحث، أنه أورد بعض العلماء ضمن المفيدين من السراج، والأولى ذكرهم في مبحث النقدة، مثل ابن دقيق وابن مرزوق.

وبالنسبة للثاني، قال الباحث : "إفادة ابن مرزوق التلمساني، أفاد منه في كتابه المسند الصحيح الحسن، في مآثر ومحاسن مولانا الحسن، في موضع واحد"، وأحال إلى ص 95 منه¹³³، وبالرجوع إلى المصدر، تبين لنا أن ابن مرزوق من النقدة، ونصُّ قوله : "وزعم ابن العربي في سراج المرديدن، أن هذا هو موضوع هذا اللفظ لغة، وليس به". فأين الإفادة ؟

إفادة عجيبة

عمل الباحث جاهدا على تضخيم عدد المفيدين من الكتاب، فأدرج من لم يُفد شيئا، مثل الأشيري والسهيلي وابن خمير وغيرهم، والمضحك هو أول العلماء الذين صَدَّر بهم مبحث المفيدين، أبو محمد بن عطية (ت : 542 هـ)، أورده ليبين أهمية السراج وحضوره في الساحة العلمائية منذ عصر المؤلف، ولنا ملاحظتان :

الأولى : قال ابن العربي في معنى السلطان : "لا سلطان له على أحد، أي : لا تسلط ولا حجة"¹³⁴.

قال ابن عطية في تفسيره : "والسلطان الملكة والتغلب، وتفسيره هنا بالحجة قلق"¹³⁵.

قال التورائي : "ليس بمستغرب أن يفيد ابن عطية من القاضي، خصوصا مع تلك المودة التي كانت بينهما"¹³⁶.

قلت : لو انفرد ابن العربي بتفسير السلطان بالحجة، لكان كلام التورائي "ليس بمستغرب".

ولو كان ابن العربي هو أول من فسر السلطان بالحجة، لكان كلام التورائي "ليس بمستغرب".

أما وأن السلطان مفسرٌ بالحجة من قبل ابن العربي بقرون، فإن كلام التورائي مستغرب.

ومن فسر السلطان بالحجة، ابن عباس ومجاهد والطبري والزجاج والقشيري والسمرقندي ومكي بن أبي طالب وتاج القراء الكرمانني وابن العريف¹³⁷ وغيرهم. فمن الذي رجح للتورائي أن ابن عطية أفاد هذا من كتاب سراج المرديدن ؟ وما هي القرينة التي رجحت له هذا ؟

¹³³ التورائي، برنامج السراج : 238.

¹³⁴ ابن العربي، سراج المرديدن : 190/2.

¹³⁵ ابن عطية، 471/3.

¹³⁶ التورائي، برنامج السراج : 219.

الثانية : على فرض أن ابن عطية نقل ذلك من **السراج**، فالأولى به أن يذكر في مبحث النقدة، لأنه ينتقد تفسير السلطان بالحجة، ويعتبره تفسيراً قليلاً.

أما بعد

فهذه جولة نقدية في برنامج **السراج**، للباحث الدكتور عبد الله التوراني، أثرت من خلالها الانتباه إلى قضايا لم يطرقها، مثل ربط **سراج المریدین** بسياقه التاريخي، وعدم عزله عنه، وأن ابن العربي لا علاقة له بالتصوف، كما ناقشت قضايا ذات صلة بالقاضي رحمه الله تعالى، سواء على مستوى شخصه، أو على مستوى تراثه المعرفي، وقد أثارني قول الباحث في مقال دعائي للكتاب : "وقد قدمنا للكتاب بدراسة جاءت في سفر يحمله فرس، ويضيء كالعقبس"¹³⁸، وهذا وإن كان مخالفاً لنص الشرع : "ولا تزكوا أنفسكم"، فإنه مخالف للواقع، لأننا قرأنا الدراسة، فلم نجد فرساً ولا قبساً، وهي بكل تجرد وموضوعية - لا تنسب إلى البحث العلمي إلا على سبيل المجاز، وإن نسبت إليه حقيقةً، فهي في الدرك الأسفل منه، إذ غاب عنها التحقيق، وتقليب النظر، وتعميق الفكر، ومناقشة الأقوال بمنهج علمي، وعدم الدقة في الترتيب والتبويب، والسطحية والإنشاء، والمبالغة والتهويل بل والتحريض، وسوء الأدب مع المخالف، وتوعده بعبارات مثل : "وعند الله الملتقى"، بل والدعاء عليه، بدل نقد أقواله بميزان العلم دون سواه، إضافة إلى أسلوب الخطابة، كقوله في مرات : "يا لله يا لله"، ولم يبق له إلا أن يقول : يا خيل الله اركبي.

وعموماً، فإن الكتاب يحتاج إلى دراسة علمية متأنية، تقلب النظر في نصوصه، وتربطه بسياقه، بعيداً عن العشق والمناقبية، وفي علمي أن أستاذتنا الدكتورة عصمت دندش بارك الله فيها، تشغل على الكتاب دراسة وتحقيقاً، عسى أن نجد ضالتنا في دراستها، ونروي بها ظمناً، أما دراسة التوراني فتركت فينا بقية من ظمناً، بل لعلها زادت من الظمناً.

ويجمل بي في الأخير، من باب الاعتراف بالفضل لذويه، أن أشيد بعمله في قراءة المخطوط، والموازنة بين نسخته، وإعادة رقمه ورقفه، فتلك فضيلة تحسب لصاحبها، ويشكر عليها، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Abdellah4144@hotmail.fr

¹³⁷ التفسير الوسيط للواحدى : 116/3. زاد المسير لابن الجوزي : 583/2. لطائف الإشارات للقشيري : 271/2 - 357. تفسير الطبري

: 105/17 - 496. معاني القرآن للزجاج : 251/3. رسائل ابن العريف : 170. وغيرها من المصادر والمراجع.

¹³⁸ مقتبس من موقع islammaghribi.com